النـــــزاع
السعودي الكويتي حول بعض جزر الخليج

دكتـــــور
عبـــد الله فـــؤاد ربيـــــع
مـــــدرس التاريـــخ الحـــديث
آداب ســـــوهـــــاج

النزاع السعودي الكويتي حول بعض جزر الخليج
فى ضوء المصالح الأجنبية
١٩٢٢/ ١٩٦٩م

دكتور/ عبد الله فؤاد ربيع
مدرس التاريخ الحديث آداب سوهاج

مدخل تاريخى:

تحتل منازعات الحدود مكانا بارزا فى دراسة العلاقات الدولية بشكل عام والعلاقات العربية بشكل خاص، وتختلف أبعاد هذه الأهمية باختلاف الدول والمواقف والظروف وللحدود فى منطقة الخليج العربى وضع خاص يختلف عن مثيله فى أى مكان آخر فى الدول العربية غير الخليجية وذلك نظرا لما يتصف به حوض الخليج من مجموعة خصائص لعل أهمها ما يتمتع به من ثروة بترولية إلى جانب أطماع دولية فيه بصفته من أهم طرق التجارة العالمية بين الشرق والغرب... وينعكس ذلك كله على مدى وجود مشكلة الحدود فى منطقة الخليج.

ونزاع الحدود اصطلاح عام يشمل حالات كثيرة بعضها حدود بحرية محددة والأخرى وهمية فى البحر، ويحدث الخلاف عادة على تقسيم مناطق الحدود بسبب الرغبة فى اقتسام الثروة الاقتصادية أو فرض السيادة على مناطق معينة أو بعض المطالبات التاريخية أو بسبب انفراد دولة ما بتعيين حدودها دون مراعاة لصالح وحقوق الدول الأخرى المجاورة أو المواجهة[١].

ولقد كانت الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية مثار خلافات ونزاعات بين شيوخ الخليج من ناحية وبين آل سعود من جهة أخرى وذلك منذ نهاية القرن الـ١٩، ولكنها لم تتخذ شكلاً حاداً إلا فى أعقاب منح شركة البترول الأمريكية (أرايكو) امتياز التنقيب عنه فى شرق السعودية عام ١٩٣٣م، وأزداد هذا الصراع فى ضوء تضارب مصالح الشركات النفطية

---

(١) د. بدرية العوضى: القانون الدولى للبحار فى الخليج العربى، الكويت ط٢، ١٩٩٠م، ص١١٩.

النفطية الكبرى وتسابقها على الحصول على امتيازات الحفر والتنقيب فى منطقة الخليج[1].

ومما يسترعى الانتباه أن الولايات المتحدة الأمريكية اتجهت إلى بريطانيا للتعرف على الحدود الشرقية للمملكة العربية السعودية من منطلق المركز البريطانى المميز فى الشرق الأوسط حيث كان بيدها مفتاح العمل السياسى فى تلك المنطقة لفترة تزيد على قرنين من الزمان وكانت الولايات المتحدة تأمل أن تجد الوثائق والخرائط لدى بريطانيا لمساعدتها لتوضيح تلك الحدود ولكن بريطانيا فى ضوء المنافسة الاستعمارية لم تسهل لها تلك المهمة.

لقد أرسلت بريطانيا وثيقتين فى هذا الصدد إلى الولايات المتحدة هما الاتفاقية الإنجليزية العثمانية الموقعة فى عام ١٣٣١هـ/ ٢٩ يوليو ١٩١٣م، ولم يصدق عليها وإتفاقية عام ١٣٣٢هـ/ (٩ مارس ١٩١٤م) كأساس لتحديد الحدود الشرقية وقد سارعت السعودية بإبلاغ بريطانيا أنها ليست ملزمة بالاتفاقيتين المذكورتين[2].

ويبدو أن القواعد العرفية الدولية للبحار، وبصفة خاصة تلك التى طبقتها بريطانيا هى التى كانت سارية المفعول إلى منطقة الخليج[3].

وبناء على ذلك فإن معظم دول الخليج أخذت ضمنيا بمبدأ الثلاثة أميال بحرية كحد أدنى لإمتداد بحرها الإقليمى، وفيما عدا مسافة الثلاثة أميال المذكورة فإن حرية الصيد والملاحة والطيران كانت سارية المفعول.

إلا أن النظام القانونى للبحر فى المنطقة لم يلبث أن تغير بصورة كبيرة منذ اكتشافات البترول بكميات هائلة فى المناطق البحرية سواء فى قاع البحر أو أسفله[4]، وقد أدى ذلك الاكتشاف إلى تطور القانون الدولى للبحار فى المنطقة فى صورة الظاهرتين التاليتين:

---

(1) Longrigg, S.: oil in the Middle East, London, 1955. Pp. 30-50.

(2) Lencrowski G. op. Cit., pp. 548-549.

(٣) د. بدرية العوضى: المرجع السابق، ص ص٦٩-٧٥.

(٤) لمعرفة تاريخ اكتشافات النفط فى منطقة الخليج انظر:
Lenezowski, G.:Oil and state in the Meddle East, London, 1960.

١-عزوف دول المنطقة عن مبدأ الثلاثة أميال بحرية كحـد لعـرض بحرها الإقليمى.

٢-تأكيد دول الخليج لحقوقها على الامتداد القارى.

فبالنسبة للظاهرة الأولى وهى العزوف عن مبدأ الثلاثة أميال بحرية فقد تم بصورة إصدار تشريع داخلى ينص على ذلك صراحة . وكانت السعودية هى أولى الدول العربية فى منطقة الخليج التى مدت مياهها الإقليمية إلى مسافة ٦ أميال بحرية وذلك بمقتضى الأمر الملكى الصادر فى مايو ١٩٤٩م، والذى لم يلبث أن عدل بأمر ملكى آخر فى ١٦ فبراير ١٩٥٨ وبمقتضاها مدت مياهها الإقليمية إلى مسافة ١٢ ميلاً بحرياً ما عدا المنطقة الملاصقة للمنطقة المحايدة بينها وبين الكويت، حيث بقى ستة أميال بحرية كما كان[1].

وقد تبعتها الكويت التى حددت مياهها الإقليمية بمقتضى المرسوم الصادر فى يونيو ١٩٤٨م، بمسافة ستة أميال بحرية، ولم يلبث أن عدل أيضا بمقتضى مرسوم آخر صدر فى ١٧ ديسمبر١٩٦٧م، حدد المياه الإقليمية لدولة الكويت بـ ١٢ ميلاً بحرياً [2].

وبالرغم من أن الكويت بعد تأسيسها حاولت اتباع موقف مستقل فى سياستها الخارجية وتأكيد ذاتها، إلا أنها لم تستطع تجنب النزاع بينها وبين جارتها القوية على رسم حدودها. ولكن خفف من حدة الصراع بين البلدين عاملان هامان هما العلاقات الأسرية القديمة بين السعوديين والكويتيين والعامل الثانى تماثل الأوضاع السياسية السائدة فى كلا البلدين.

وقد بحث موضوع تخطيط الحدود السعودية الكويتية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى بين ممثلى الأطراف المعنية وبحضور إنجلترا، وقد توصل الجانبان السعودى برئاسة السلطان عبدالعزيز آل سعود والبريطانى برئاسة سير "برس كوكس" "Sir percy cox"المقيم السياسى البريطانى فى الخليج إلى عقد اتفاقية "العقير" فى الثانى عشر من ربيع الثانى (١٣٤١هـ/ اليوم الثانى من ديسمبر ١٩٢٢م) والتى تضمنت قسما خاصا بالحدود

(1) U.N. Legislative series, Laws and regulations on the Regimeof the High Sea 1951, U.N. Documents L.E.G. ser, BII, p. 18.

(٢) مجلة الكويت اليوم السنة الرابعة عشر العدد ٦٥٨ ديسمبر ١٩٦٧، المرسوم الأميرى بشأن تحديد عرض البحر الإقليمى لدولة الكويت، ص٤.

السعودية الكويتية يقضى بإقامة منطقة محايدة مساحتها ٢٠٠٠ ميل مربع[١].

وقد أشارت إتفاقية العقير إلى أن ثمة اتفاقية مفصلة أخرى لرسم الحدود السعودية الكويتية بمعنى أن تلك الاتفاقية كانت بمثابة تسوية مؤقتة لمشكلة الحدود بين البلدين كى يتسنى لهما استغلال موارد المنطقة المحايدة إلى أن تتم التسوية النهائية لوضع الحدود.

ولهذا بقيت اتفاقية "العقير" تشكل الوثيقة الوحيدة التى تحدد المركز القانونى للسعودية والكويت فى المنطقة المحايدة، على أن هذه الاتفاقية ابتدعت أسلوبا صار مثالا ناجحا لتخطيط الحدود فى الحالات المماثلة، إذ أنها لم ترسم نظاماً معيناً أو إدارة معينة للمنطقة ، نظراً لأن هذه المساحة الشاسعة لم تكن آهلة بالسكان وقت تخطيطها، إذ لم يكن البترول قد تدفق فيها بعد، وبالتالى لم تكن هناك حاجة عملية لضبط نظام إدارة المنطقة والتدقيق فى علاقات الدولتين بها. وهكذا ظلت سيادة الدولتين فى المنطقة المحايدة دون تحديد دقيق، مع التسليم بأن حقوقهما فيها متساوية، إذ أن الاتفاقية لم تحدد طريقة معينة لممارسة تلك السيادة فكانت بذلك أشبه بنظام السيادة المشتركة. وقد قام الملك عبد العزيز آل سعود بزيارة الكويت فى عام ١٣٥٤هـ/ يناير ١٩٣٦م، مما عزز العلاقات بين الجانبين[٢]. وكانت هذه الزيارة من ابن سعود محاولة لتخفيف حدة التوتر بين البلدين بعد أن حاولت بريطانيا استغلال الموقف الناجم عن منح عبدالعزيز آل سعود امتياز التنقيب عن النفط فى المنطقة المحايدة فى عام ١٣٥٢هـ/ ١٩٣٣م، لشركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا حيث عدت بريطانيا ذلك إنتهاكاً لقرارات العقير عام ١٣٤١هـ/ ١٩٢٢م، الخاصة بأوضاع المنقطة المحايدة بين

---

(١) عقد هذا الاجتماع فى بلدة المحمرة فى رمضان ١٣٤٠هـ(١٩٢٢م) وكان يختص فى جانب من المحادثات أيضا تخطيط الحدود العراقية السعودية. انظر: حافظ وهبه: جزيرة العرب فى القرن العشرين ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة ، القاهرة ١٩٣٥، ص ص ٢٨٠- ٤٠٢٨٥ موضى بنت منصور بن عبدالعزيز آل سعود ، الرياض ط١٣٩٢هـ/ ١٩٧٩م، ص ص١٢٢/ ١٢٥.

(2) Journal of Central Asian Society, April, 1963, (The Foreign policy of I bn Soud, 1936-1939) by D.D. Watl, pp. 153- 154.

الكويت والسعودية وبعد زيارة الملك عبد العزيز للكويت دخلت السعودية والكويت جولتان من المفاوضات الأولى من ١٣٥٣- ١٣٥٧هـ/ ١٩٣٤-١٩٣٨م، والثانية من ١٣٦٩- ١٣٧٢هـ/ ١٩٤٩- ١٩٥٢م، وانعقد خلالهما مؤتمران الأول فى لندن عام ١٣٧١هـ/ ١٩٥١م، والثانى فى الدمام عام ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٢م، دون الوصول إلى حل نهائى لرسم الحدود بين الدولتين.

وقد حاول ابن سعود أن يقيم مراكز على الحدود للتفتيش الجمركى فى الفترة ما بين الحربين وبدأت تزداد المشكلات المتعلقة بنقل البضائع البحرية من جهة إلى أخرى مما جعل البحار الكويتيين يمتعضون من هذه المحاولة، وأخذوا يتفننون فى التهرب من هذه المراكز ومكنهم من ذلك طول الحدود وتعذر مراقبة الصحارى الشاسعة[1].

وازدادت الأمور تعقيدا بين البلدين إلى درجة أن ابن سعود حاول تغيير البحارة السعودية إلى ميناء العقبة ولكن ذلك لم يساعده كثيرا على تحقيق أهدافه من اجبار الكويت على رسم الحدود مع بلده ومن ثم قرر ابن سعود فرض حصار اقتصادى على الكويت ومنع رعاياه من التعامل مع الكويتيين ولكن تجار الكويت لم يعدموا وسيلة لتهرب البضائع إلى السعودية وحاول ابن سعود الاحتجاج على ذلك تارة لدى الوكيل السياسى البريطانى المقيم فىالكويت وتارة أخرى لدى الشيخ أحمد الجابر حاكم الكويت، وقد أحتجت بريطانيا على ابن سعود مخاطبة الشيخ أحمد الجابر فى هذا الشأن لأن لها وحدها - أى بريطانيا الحق فى توجيه السياسة الخارجية للكويت[2].

إلا أنه بحلول عام ١٩٣٨ طرأت أحداث جديدة على الموقف بين البلدين -الكويت والسعودية- وذلك لتدفق البترولى لدى السعودية واهتمام السياسة الأمريكية باستقرار السعودية ومن ثم لم تعد أمور الحدود تعنى جمارك ورسوم، بل تعدى الأمر إلى محاولة جديدة للتنسيق بين البلدين

---

(1) Dickson, H. R.: Kawait and her Neghbouss, London, 1956, pp. 75-78.

(٢) د. أحمد طربين: مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد ٧ يوليو ١٩٧٦، "عبدالعزيز آل سعود مليكا ومنشئ دولة وباعث نهضة" ، ص ص ٣٧-٤٩.

لحفظ نظاميهما السياسى واقتسام الثروات البحرية بينهما وظهر ذلك واضحا فى مساندة ابن سعود للشيخ أحمد الجابر فى موقفه داخل الكويت ويمكـن أن نعزو ذلك إلى سببين[1]: -

١-خوفه (أى ابن سعود) من امتداد مثل هذه الحركـات إلـى بـلاده وخصوصا حينما وجدت حركات مشابهة فى البحرين ودبـى فـى نفس الفترة.

٢-زيادة النفوذ العراقى الهاشمى فـى الكويـت حيـث كـان ضمـن المطالبين بالإصلاح النيابى الكثير من أصدقاء العراق.

ومن ثم بادر ابن سعود بتحسين علاقاته بـالكويت، فأنـهى الحصـار الاقتصادى على الكويت سنة ١٩٤٢م، وسعى إلى تحقيق مزيد من الارتبـاط بين الدولتين بأن وافق على عقد معاهدة صداقة وتجارة بينهما سهلت سـبل الاتصال والتعامل بين رعايا الدولتين وقد نصت هذه الاتفاقية التى عقدت فى نفس عام رفع الحصار على ضرورة مرور القوافل من نقط حـدود معينـة وتعيين موظفين من البلدين عند هذه النقطة، كما اشتملت الاتفاقيـة أيضـا على ملحق خاص بتبادل المجرمين[2].

وظلت العلاقات بين الكويت والسعودية تنمو باضطراد حتى وقع البلدان معاهدة دفاع وأمن متبادل عام ١٩٤٧م، حيث تعهد كل فريق بموجبها بتقديم المساعدة للطرف الآخر للحفاظ على الأمن فى بلديهما. ومغزى هذه المعاهدة

---

(١) كانت الكويت معرضة لبعض القلاقل السياسية نتيجة لطرح بعض الأفكـار التقدميـة داخلها ورغبة الكثير من المثقفين مشاركة الأسرة الحاكمة فى اتخاذ القرار السياسـى عن طريق تشكيل مجلس نيابى فى صورة مجلس شورى كويتى وقـد أجـبر حـاكم الكويت على اتخاذ هذه الخطوة وتشكل بالفعل المجلس من ٣٤ عضوا وبدأ يطـالب بمزيد من السلطات مما وضع حاكم الكويت فى حرج فكانت مساندة ابن سـعود لـه خروجا من هذا المأزق خاصة بعد أن طالب المجلس المذكور بضرورة الاطلاع على المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين بريطانيا والكويت كما طالب بإلغاء الاحتكـارات التى كان يمارسها الشيوخ فى بعض السلع بل ووصل الأمر بالمجلس إلى المطالبـة بتنحية السكرتير الخاص لحاكم الكويت وهو فارس الأصل. انظر: الحركة الاصلاحية فى الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد ٤ سنة ١٩٧٦م.

(٢) د. عبدالله الأشعل: قضايا الحدود فى الخليج، مؤسسة الأهـرام ، القـاهرة، ١٩٦٩م، ص٤٥.

هو تعاون الدولتين لتنظيم حركة تنقل القبائل بين البلدين ووضع إمكانيات السعودية للمحافظة على نظام الحكم فى الكويت.

وكانت الامتيازات البترولية التى تمنحها كل من السعودية والكويت للشركات البترولية فى أراضيها لا تسرى على المنطقة المحايدة حتى قام شيخ الكويت عام ١٩٤٩ بإعطاء امتياز التنقيب لشركة أمريكية مستقلة مما أدى بالسعودية إلى توقيع اتفاق مماثل مع شركة نفط أمريكية أخرى فى الشهر التالى "فبراير ١٩٤٩"، وأطلق الاتفاقان يد الشركتين فى استغلال نفط المنقطة المحايدة بأكملها واتفقت الشركتان على استغلال مشترك لها[1].

وفى عام ١٩٥٧/ ١٩٥٨م، منحت كل من حكومة الكويت والسعودية لشركة النفط العربية اليابانية امتيازات منفصلة فى المنطقة الساحلية التى تطل عليها المنقطة المحايدة، وصار لكل طرف أن يتصرف فى ذلك الجزء من الساحل الخاص به دون أن يتفق خصيصاً على ذلك وإنما جاء ذلك تطبيقاً للمبدأ العام الخاص بالمناصفة الذى تضمنته الاتفاقية[2].

عندئذ رأت الدولتان ضرورة إجراء حوار سياسى من أجل مفاوضات نهائية حول مركز كل منهما للمنطقة المحايدة وسواحلها وقد بدأت الجولة الأولى من المفاوضات عام ١٩٦٠م، اتفق خلالها على تشكيل لجنة خبراء فى كل من البلدين حول تقسيم المنطقة إلى قسمين، على أن يترك أمر الجزر الملاصقة للمنطقة لحين التفاوض حول تسوية الحدود البرية والبحرية للمنطقة.

وتوقفت المفاوضات فى المرحلة الأولى فترة من الزمن تمكن خلالها السعوديون من دعم وجودهم فى المنطقة فأقاموا بها مكاتب حكومية وزادوا بنسبة الموظفين السعوديين ٥٥% من إجمالى الموظفين الموجودين هناك، بل لقد قامت المملكة العربية السعودية بإخضاع جميع عمال المنطقة بصرف النظر عن جنسياتهم لإحكام قانون العمل السعودى، ومن ثم اضطرت الكويت

---

(1) Al Baharnk H.: Legal Status of the Arabian Gulf States, London1971, pp. 369- 371.

(2) Lenez owiski, G, op. Cit., pp. 29-35.

للرجوع لمائدة المفاوضات لتسوية الموقف قبل أن يتفاقم الموقف وتصبح الكويت أمام أمر واقع لا قبل لها بمواجهته.

واقترح الجانب السعودى أن يتشكل مجلس إدارة من أربعة أفراد يمثل كل جانب فيه بالتساوى وكانت مهمة هذا المجلس الإشراف على كل ما يتعلق بالمنطقة، إلا أن الكويت اقترحت بدلا من ذلك تقسيم المنطقة إلى قسمين يتولى كل جانب إدارة القسم الذى يخصه، ووافقت السعودية على مبدأ التقسيم فى إدارة المنطقة فى أغسطس سنة ١٩٦٣م[1].

وفى فبراير سنة ١٩٦٤م دارت مفاوضات شاملة على مستوى عال بشأن المنطقة وحدودها البرية والبحرية والجزيرتين المجاورتين لها (قاروه وأم المرادم) وأنتهى الجانبان إلى اتفاق فى هذا الصدد، وقع بالأحرف الأولى فى ٨ مارس سنة ١٩٦٤م، يقضى بتقسيم المنقطة إلى قسمين متساويين لاعتبارات إدارية، دون المساس بالترتيب الذى أشارت إليه اتفاقية العقير سنة ١٩٢٢م، بشأن الاستغلال المتكافأ بينهما لثروات المنطقة الطبيعية وصدق مجلس الوزراء السعودى على الاتفاق فى ١/٤/١٩٦٤م، بعد أن صدق عليه مجلس الوزراء الكويتى فى ٢٣/٣/١٩٦٤.

غير أن الاتفاق المذكور لم يتناول مسألة تقسيم سواحل المنطقة ، كما أن تقسيم المنطقة نفسها من الوجهة الإدارية لم ينظم وضع الجزر، لأن الجانبين إرتأيا أن هذه المسائل تدخل فى عداد المسائل القانونية البحتة، ومن ثم فقد عهد بها إلى "لجنة خبراء قانونيين محايدين" على أن تقدم توصياتها بالحل المناسب لحكومة البلدين[2].

وتتألف اتفاقية تقسيم المنطقة المحايدة لعام ١٩٦٥ من ثلاثة وعشرين مادة، وتؤكد مقدمة هذه الاتفاقية على الحقوق المتساوية التى جاءت نتيجة لاتفاقية العقير لعام ١٩٢٢م، كما تؤكد على جميع المذكرات التى

(1) SaycgkKamal: Oil and Regional development, London 1968,pp. 50-75.

(2) Al Baharinah, op. Cit., pp. 376-377.

تلت فى فتـــرات لاحقـــة فـــى ١٩٦١، ١٩٦٣، بشـــأن تقســـيم المنطقـــة المحايدة[1].

وأهم ملامح الاتفاقيـــة أنها نصت فى مادتهـــا التاسعة علـــى أنـــها لا تؤثـــر أو تعـــدل فى الامتيـــازات البترولية الساريـــة فـــى المنطقـــة، كمـــا تضمن المادة ١٥ حريـــة العمل لمواطنى الطرفيـــــن فـــى أى جـــزء مـــن المنطقة المقسمة أما تنفيذ الاتفاقية فقد عهد به إلى لجنة دائمـــة مشـــتركة تضم عدداً متساوياً يمثل كلا الطرفين.

أما فيما يختص بتعديـــل الامتيـــــازات البترولية الســـارية أو منـــح امتيازات جديـــدة فى المنطقة بما فى ذلك ســـاحلها البحـــرى فيتـــم بقـــرار مشتـــرك من وزيرى البترول فى البلدين . كمـــا أوردت الاتفاقيـــة أحكامـــاً لتسوية ما قـــد ينشأ من منازعات بعـــد تنفيذهـــا أو تفسيرهـــا، فأشـــارت إلى عـــدة وسائـــل منها التحكم والإحالـــة إلى محكمـــة العـــدل الدوليـــة. وتقـــرر أن يسرى تنفيـــذ الاتفاقيـــة بمجرد تبـــادل وثائـــق التصديـــق، وقـــد صدقـــت السعوديـــة علـــى الاتفاقيـــة بالمرســـوم رقـــم ٣ فـــى ١٩٦٥/٧/١١م، بينما أقرها مجلس الأمة الكويتى فـــى ١٩٦٦/٦/٤م، وتـــم تبادل وثائق التصديق فى ١٩٦٦/٧/٢٥م.

أما أمر الجـــزر المتنـــازع عليها بين البلدين فـــهو موضـــوع بحثنـــا ودراستنـــا والتي عالجنا موضوعهـــا في ضـــوء العلاقـــات العربية وفـــى إطار تصـــارع المصالح الأجنبية.

تمهيد:

كما سبـــق وأن وضح من المدخـــل التـــاريخى ، أن منطقـــة الخليـــج العربى من أشـــد المناطـــق حساســـية من حيث موقعهـــا، وهى تبعا لذلـــك أصبحت محـــل اهتمـــام كل الأطماع الاستعماريـــة.

(1) International Legal Materials Vol, Ly, No. 6 Nov., 1965, pp. 1134- 1137.

وقد تضاعفت هذه الأهمية منذ أن اكتشفت حقول النفط بها[1]، فتزايد بذلك تكالب القوى الكبرى للهيمنة والسيطرة عليها ومن هنا لا يستطيع أحد أن ينكر تداخل المصالح الأجنبية فى إقرار الأوضاع الخليجية لصالحها، وحرصت تلك الدول على ربط المنطقة بسلسلة من الاتفاقيات والمعاهدات لضمان سيطرتها على ثروات منطقة الخليج.

وكان لبريطانيا قصب السبق فى ذلك حتى النصف الأول من القرن العشرين تقريباً، بدأتها مع شيوخ الساحل فى أعوام ١٨٢٠ ثم فى عام ١٨٣٢ ثم عام ١٨٤٣، وتجئ اتفاقية سنة ١٨٥٣ بين بريطانيا والشيوخ لتحمل صيغة دائمة لعلاقاتها إن لم تكن لسيطرتها[2].

---

(١) بدأت صناعة البترول الحديثة عام ١٨٥٠م، عندما اكتشف "يونج" وهو كيميائى إسكتلندى، طريقة يمكن بواسطتها استخراج الغاز الأبيض وزيت التشحيم وشمع البرافين من زيت طبيعى كان يتدفق داخل أحد مناجم الفحم فى "ديزنى شاير" وتمكن بعد ذلك من الاهتداء إلى طريقة مماثلة للحصول على المنتجات البترولية من البترول الحجرى باسكتلندا، وقد حصلت بعد ذلك بعض الشركات الأمريكية على امتياز استعمال طريقة يونج التى استخدمت فيما بعد تقطير البترول الخام.
وفى سنة ١٨٥٩م، قام الكولونيل دريك بحفر أول بئر بغية الحصول على البترول فى بنسلفانيا وكان التطور الذى تلا ذلك تطوراً سريعاً، فقفز انتاج البترول فى الولايات المتحدة ثم روسيا قفزات واسعة حتى أصبحت صناعة البترول من أهم الصناعات فى العالم هى ومشتقاتها.
وفى نهاية القرن الـ ١٩ أصبحت روسيا أكبر بلد منتج للبترول فى العالم بعد أن كانت وقفا على الولايات المتحدة التى سرعان ما استعادت مركزها واحتلت مكان الصدارة منذ ذلك الحين حتى الآن. وكمصدر للطاقة بوجه عام أصبح البترول يحتل مركز الزعامة بين سائر المصادر فانتزع هذا المركز من الفحم، فبينما أسهم الفحم واللجنيت فى عام ١٩٣٧م، بنحو ثلاثة أرباع مجموع الطاقة المستهلكة فى العالم ولم يزد نصيب البترول والغاز كثيراً على ثلث هذا المجموع أنخفض نصيب الفحم= =واللجنيت فى عام ١٩٥٧م، إلى أقل من ٤٥% وارتفع نصيب البترول والغاز إلى نحو ٥٠% لم تلبث أن ارتفعت فى عام ١٩٦٠م، إلى أكثر من ٥٨%.
وكانت العراق هى أولى الدول العربية التى اكتشف فيها البترول فى بداية القرن العشرين (١٩٠١م) أما الدولة الثانية فقد كانت المملكة العربية السعودية ثم تلتها البحرين ثم تلتها الكويت ثم قطر وذلك بدءا من الثلاثينات من القرن العشرين ايضا.
انظر: د. محمد جواد العبوس: البترول فى البلاد العربية، معهد الدراسات والبحوث العربية العالية ، القاهرة ١٩٥٥، ص ص١٥- ٤٥. د. يوسف أبو الحجاج، بحوث فى العالم العربى، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة، ١٩٦٦م، ص ص٨٧- ١١٠.

(٢) د. حسين محمد البحارنة: دول الخليج العربى الحديثة ، شركة التنمية للتطوير ، بيروت١٩٧٣، ص ص٢٣- ٢٥.

ولعل آخر تلك الاتفاقيات كانت مع شيخ الكويت عام ١٨٩٩، وفى عام ١٩١٥ عقدت بريطانيا مع عبدالعزيز آل سعود معاهدة "دارين" على غرار تلك المعاهدات[١]، ولم تسمح بريطانيا من واقع قوتها العسكرية أن تسمح لأى قوى منافسة المساس بمصالحها الاقتصادية والسياسية رغم أنها لم تسلم من بعض المضايقات العثمانية أو المضايقات الفرنسية وأخيراً النفوذ الأمريكى الذى بدأ يجد له موطأ فى الثلاثينات من القرن العشرين من خلال شركات البترول الأمريكية المنافسة للشركات البريطانية[٢]

ولكنن ظهور بعض القوى المحلية فى منطقة الخليج وبالذات المملكة العربية السعودية والتى بدأت فى صورة سلطنة ثم استعادت حدودها التاريخية فى شبه الجزيرة العربية جعلها تتطلع إلى الاستيلاء على بعض الجزر القريبة من حدودها البحرية والتى تبشر بالمزيد من الثروة البترولية وتضمن لها بعض الممرات البحرية فى موجهة طغيان القوى الأجنبية.

وهناك أربعة جزر دار حولها النزاع بين السعودية والكويت... كل منهما تحاول فرض سيطرتها عليها فى نفس الوقت الذى كان للأطماع الأجنبية بشكل عام والبريطانية بشكل خاص فى تحديد مسار النزاع حول هذه الجزر.

وهذه الجزر الأربعة هى جزيرة فيلكا، جزيرة قاروه، جزيرة عربى، جزيرة فارس. وفيما يلى معالجة لفرض السيادة عليها من جانب كل من السعودية والكويت مع شرح وتحليل للمواقف التى أثرت فى هذا الصراع اقترابا من الحل أو تصعيداً للتوتر أو تعقيداً للمواقف.

المبحث الأول:

"أهمية الجزر الاستراتيجية والمياه الإقليمية":

ترجع أهمية جزر فليكا وقاروه وأم المرادم، وعربى، وفارس، إلى قربها من ساحل الخليج العربى، وتحكمها فى جزء من المياه الإقليمية مما

---

(١) خير الدين الزركلى: الوجيز فى سيرة الملك عبدالعزيز، دار العلم للملايين، بيروت١٩٨٤ص٧٥.

(٢) د. صلاح العقاد: التيارات السياسية فى الخليج العربى، القاهرة١٩٧٤، ص١٧٣. ؛ هادى طعمه: الخليج العربى فى الاستراتيجيات الاستعمارية و "البريطانية خاصة"، بغداد ١٩٧١م، ص ص ١٩-٢٠.

يعنى سيطرتها على مناطق المرور فى الخليج مع أن بعضا من هذه الجـزر قاحل أو شبه قاحل.

وتستخدم هذه الجزر كمحطات لصيادى السمك، وملاجئ لهم فى وقـت الضرورة وكمراكز لصيد اللؤلؤ علاوة على أن السفن التى تمـر بـالخليج تستخدمها كمرافئ ليها تستريح عندها(١).

وعندما اكتشف البترول فى سواحل هذه الجزر أضفى عليـها أهميـة بالغة فى الميزان الاقتصادى خاصة بعد أن اتجـهت المنافسـات الأجنبيـة لشركات البترول تسعى للبحث عن النفط بالقرب منها. وتبعاً لأهمية البـترول الذى صار يمثل قاعدة التنمية الاقتصادية، فإن أى انحراف فى امتداد الحدود مهما حتى ولو كان يسيراً لأنه يعنى أن تفقد الدولة ثروة أو تضيف لسكانها ثروة علاوة على أن السيادة الإقليمية على المياه مـن خلالـها يمكنـها أن تحافظ على أمنها السياسى والاقتصادى مثـل مراقبـة هجـرة السـكان أو الحصول على العائد الاقتصادى منها(٢).

الموقع الجغرافي للجزر:

١-جزيرة فليكا: تقع فى الجهة الشمالية الشرقية من الكويت وتبعـد عنها نحو خمسة عشر ميلاً، وهى أكبر من جزر بوبيان، وتقع إلى الجنـوب من جزيرة مسكن وعلى مسافة ميلين منها، وتمتد جزيرة فليكا ثمانية أميـال من الشرق إلى الغرب، ويبلغ عرضها فى بعض المواقع إلى ثلاثـة أميـال، وساحلها الغربى المقابل للكويت آهل بالسكان، ويسمى الزور، وكل سـكانها من "الهولة" وكلمة "الهولة" تحريف الحوله، لأنـهم تحولـوا مـن العـراق وسواحل الخليج العربى إلى سواحل فارس، ومنهم عرب يشتغلون بالملاحـة وصيد الأسماك. وفى فليكا عدة قرى، ومن هذه القرى قرية القرين وتقع فـى الجنوب الشرقى من الجزيرة، وقرية الدشت تقع إلى الجنوب مـن الخضـر،

(١) عبدالرحمن غنيم، محمد إبراهيم الشـاعر: الاسـتراتيجية القوميـة لـدول الخليـج، دمشق١٩٧٨، ص ص٢٣٠-٢٣٤.

(٢) عدنان السيد حسن: الجغرافية السياسية والاقتصادية والسـكانية للعـالم المعـاصر ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة ،١٩٩٤، ص٥١.

وقرية السعيدة التى من المحتمل أن الجزيرة نسبت إليها، وقرية الصباحة وتقع فى الجنوب[1].

٢-جزيرة قاروه: وتقع إلى الجنوب الشرقى من جزيرة كبر وهى جزيرة صغيرة تبعد عن الكويت نحو خمسة أميال وسميت بقاروه،نسبة إلى القار الذى يخرج منها إلى سطح البحر[2].

٣-جزيرة أم المرادم:

جزيرة صغيرة بيضاوية الشكل منخفضة ، تقع في أقصى الطرف الجنوبي للحدود البحرية الكويتية مع المملكة العربية السعودية ، طولها كيلو متر ونصف ، وعرضها ٥٤٠ مترا وشواطئها عميقة المياه لدرجة أن السفن الكبيرة تستطيع أن تلاصق الشاطئ دونما خطر.

اختلف في أصل تسميتها " أم المرادم " فقيل بسبب الصخور الكبيرة التي توجد في بعض سواحلها ، والكويتيون يسمون الصخرة الكبيرة " مردمة " والجمع مرادم ، فهي إذن أم المرادم أي أم الصخور ، ويرى البعض أن التسمية نسبة لنوع من الطيور الصغيرة التي تزورها بكثرة.

وتشتهر جزر الكويت بكثرة طيور البحر التي تعيش على أرضها ، وكذلك الطيور البرية التي تتواجد في بعض فصول السنة ، ومن أكثر هذه الطيور وأشهرها طائر النورس وطائر البشروش ، كما تستوطن بعض جزرها الطيور النادرة مثل طائر " الفلامنجو " إضافة إلى أنواع عديدة من النباتات البرية النادرة ، كما تكسو أرضها النباتات البرية الجميلة خلال موسم الربيع ، وتظهر فوق رمالها بعض الزواحف والسحالي الأرضية ، وبعض الحشرات البيئية ، كما أن بعض الجزر تربتها صالحة للزراعة[3] .

---

(١) د. محمد متولى: حوض الخليج العربى، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٧م، ص٥٩٤.

(٢) د. يسرى عبدالرازق الجوهرى: د. محمد خميس الزوكه: دراسات فى جغرافية العالم الإسلامى، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٩، ص ص٣٢٢- ٣٢٣.

(3) Kuwait. Kw/min story-of-Kuwait.www.arabic.com.

٤-جزيرة فارس: فهى تقع فى محاذاة الساحل السـعودى، وتوجـد على امتداد ربع ميل من البحر، وترتفع عن مستواه لعشرة أقدام.

٥-جزيرة عربى: وهى أصغر من جزيرة فارس وهـى توجـد علـى مسافة خمسة عشر ميلا من جزيرة فارس[١]. والجزيرة ،غير آهلة بالسـكان كجزيرة فارس[٢].، [٣].

منهج البحث:

هذه الدراسة استندت إلى مجموعة الملفات الخاصة بالنزاع على هـذه الجزر والمياه الإقليمية بالخليج وهى الموجودة فى دار المحفوظـات بلنـدن "Public Record Office" والتى تضم المكاتبات السياسية، وتقـارير المقيمين السياسيين وكذا تقارير البحرية البريطانية فى الخليج، فضلا عـن مكاتبات وزارة الخارجية فى لندن.

وكان منهج البحث المستخدم للوصول إلى حقيقة قضية السيادة علـى هذه الجزر والمياه الإقليمية، هو المنهج التحليلى الوصفى بجـانب المنـهج الاستردادى "التاريخى".

(1) F.O. Copy no. 1/PG. 0752 A From sd, A wallis Captan Senion Naval Officer Perion Gulf, to the political Resident persian Gulf, 6 September, 1950.

(٢) لعله من المفيد هنا وصف الجزيرتين فى عام ١٩٥٠:

أ-جزيرة فارس: كانت مغطاة بالعشب والأشجار الكثيفة والتى يعيش عليها مئات السلاحف وآلاف الحشرات، وكانت رائحة العطر من هذه الأشجار تعم الجزيرة كلها.

ب-جزيرة عربى: يكسوها العشب الذى يعيش عليه أعداد من الحشرات، والخنافس، والنمل.

(3) Ibid.

المبحث الثاني

المملكة العربية السعودية وعلاقتها بالجزر

كان نجاح عبد العزيز عبد الرحمن المعـــروف "بـــابن مســـعود" فـــي الاستيلاء على الرياض في سنة ١٩٠٢ثـــم احتلالـــه بريـــدة عـــام ١٩٠٤ والقضاء على غريمه مصعب آل رشيد عام ١٩٠٦، أن أصبح تهديدا حقيقيـا للدولة العثمانية ونفوذهم في منطقة الخليج العربي خاصة وأن علاقات الـــود بين الطرفين كانت شبه مفقوده ولم يلبث أن انتهز ابن سعود انهيار الدولـــة العثمانية الذي بدأ واضحا بعد حرب البلقان -فاستولى على إقليم الاحســـاء عام ١٩١٣م واضطرت الدولة العثمانية إلى الاعتراف بأن الاحساء جزء من هجد نظير اعتراف ابن سعود بالسيادة العثمانية الاسمية.

وفي ٢٩ يوليو سنة ١٩١٣ دخلت الدولة العثمانية في مفاوضات مـــع بريطانيا لتحديد مناطق النفوذ بينهما في منطقة الخليج[١].

وبالرغم من أن هذه الاتفاقية لم يتم التوقيع عليها بسبب التحفظـــات البريطانية عليها إلا أن مشروعها حدد مناطق النفوذ للدولتين. وجـــاء هـــذا الاتفاق ليجعل منطقة نجد والاحساء من مناطق النفوذ العثماني يحدها شـــرقا الخط الممتد من شبه جزيرة قطر وفي حدود عمان الغربية وقد أمـــر عبـــد العزيز بذلك المشروع رغم عدم توقيعه[٢]. وفرح بأن خط حدوده الشـــرقية تحول إلى أمر واقع، ولم تلبث بريطانيا أن أبرمت مع ابن سعود اتفاقا تعـــهد فيه بعدم التدخل في الشئون إمارات الخليج المرتبطة بمعاهدات معها[٣].

ولكن ابن سعود قام بتنظيم البدو وإعدادهم فـــي صـــورة عســـكرية ليساعدوه في تحقيق أطماعه وطموحاته لاستعادة أملاك أسلافه، وقـــد قـــام

---

(١) لمعرفة المزيد عن مشروع هذه الاتفاقية انظر:-

Hureivtiz, J.C.:- Deplomacy in the Near east and the Middle East Documentary Record, 1935-1914.
New York 1956 vol I . P. 272.

(2)Kelly, John:- Eastern Arabian frontiers, London 1954 P. 110.

(٣) د. محمد متولي:- حوض الخليج العربي مكتبة الانجلو المصرية القاهرة ١٩٧٧ ص٦٣٨.

بفرض حصارا على الكويت بعد أن قامت هذه ببناء سورا حول حدودها، وقام جنود بن سعود البدو بقيادة فيصل الدويش[1] بهدم السور وألحقوا الهزيمة باتباع الشيخ سالم في معركة الجهره في ١٠٩ أكتوبر ١٩٧٠، لكن القوات البريطانية قامت بردهم أي "الإخوان" إلى نجد.

ويعد ذلك الحادث نقطة تحول بالنسبة للعلاقات التى تربط بين الكويت وبين جارها "ابن سعود" كما أدى هذا الحادث إلى حمل بريطانيا على إنذار "ابن سعود" بأن الكويت لن تخضع لتلك القوة "الإخوان"[2].

ومنذ ذلك التاريخ أصبحت بريطانيا حكما في الخلافات التى تنشأ بين الكويت والسعودية وخاصة مشاكل الحدود، فهي التى قامت بتخطيط للحدود بين نجد والكويت، وعقدت لذلك مؤتمرا في "العقير" عام ١٩٢٢م، لتسوية الخلاف على الحدود بين السعودية والكويت وعلى أساس توزيع القبائل التى تقطن المنطقة الممتدة من الاحساء إلى الكويت، واشتراك البلدين في المنطقة المحايدة التى تفصيل بينهما، ولهما حقوق متساوية فيها إلى أن تعقد اتفاقية أخرى بين البلدين[3].

والملاحظ أن هذه الاتفاقية لم تضع حدودا ثابتة بينهما حيث أشارت الاتفاقية أنها لحين "عقد اتفاقية أخرى" وربما كان يرجع ذلك إلى رغبة "ابن سعود" وقتذاك لانشغاله فى الاستعداد لخوض المعارك مع الشريف حسين أو ربما لم يرغب فى إثارة بريطانيا وقتذاك وهو ينتظر منها العون في خوض معاركه المقبلة مع الحسين، حتى أن الشريف حسين[4]، قال عام ١٩٢٣م، في هذا الصدد: "خذوا البلاد كلها وسلموها إليه" أي لابن سعود" ولا تبقى

---

(1)Dickson , J.:- The Arab of the desert , London 1967. P. 314.
عبد الله الفرجان: مختصر تاريخ الكويت وعلاقتها بالحكومة البريطانية والدول العربية، دار العروبة القاهرة ١٩٦٠ ص ص ٩٧ – ٩٨.

(٢) مولى ايزارد: الخليج – ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات، ص٦٦.

(٣) د. سيد نوفل: الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٦١م، ص٢٤١.

(٤) حافظ وهبة: جزيرة العرب فى القرن العشرين، لجنة التأليف والنشر، القاهرة، ١٩٥٦م، ص١٩٤

عليه مؤاخذه أو معاتبة" ومن هذا المنطلق، الذي يتم عن ذكاء ابن سعود لم ير أهمية وقتذاك لتحديد الحدود الإدارية في هذه الاتفاقية، ووضع الجزر الملاصقة للمنطقة،" قاروه وأم المرادم"، التى طالب بضمها للمنطقة للمحايدة فيما بعد".

ولقد جاءت اتفاقية "المقير" السابقة بعد توليه الشيخ أحمد الجابر عقب وفاة عمه الشيخ سالم الصباح عام ١٩٢١م، وقد ساعدت هذه الاتفاقية المذكورة إلى حد ما في تحسين العلاقات بين البلدين ففي عام ١٩٤٢م، وقع البلدان معاهدة صداقة وحسن جوار لا تزال سارية المفعول حتى الآن ، كما ساعد تدفق للبترول على تحسين هذه العلاقة فعقد الطرفان في عام ١٩٤٧م، اتفاقية دفاع وأمن متبادل ونظراً لاكتشاف البترول ظهرت الحاجة إلى تحديد المنطقة المحايدة فعقد الطرفان في عام ١٩٤٨ اتفاقا لتحديد "المنطقة المحايدة" والتى تبلغ مساحتها نحو ألفى ميل مربع وطول ساحلها على الخليج نحو خمسة وخمسون ميلا وقد قضت هذه الاتفاقية بأن يقتسم البلدان حصيلة ما يستخرج من نفطها مباشرة[١].

والملاحظ على هذه الاتفاقية أنها لم تحدد حدود المياه لكل من البلدين، وكذا لم تتعرض لقضية الجزر، إنما اكتفت باقتسام حصيلة النفط فيها وذلك بالرغم من قيام المملكة العربية السعودية كدولة ذات سيادة وعضوا في المنطقة الدولية منذ عام ١٩٤٥م، إذن ما السبب؟.

يبدو أن "ابن مسعود" كان ينتظر الفرصة الملائمة لتحقيق أهدافه من الجزر والمياه الإقليمية، نظراً لأن إنجلترا كانت هي صاحبة النفوذ الأوحد في المنطقة" حتى بعد ظهور الولايات المتحدة كقوة كبرى تقود الدول الأوربية، لأنها كانت تقدر دور بريطانيا لمسئوليتها في المنطقة، كما أن "ابن سعود" لا ينسى موقف الولايات المتحدة حين أحالت طلبه للقرض المالي أثناء الحرب العالمية الأولى، إلى بريطانيا، كما أن بريطانيا سبق لها وطلبت من الحكومة الأمريكية بعد صدور مشروع ترومان في ٢يناير ١٩٤٩، سحب بعثتها الجيولوجية لشركة ارامكو من المناطق المشمولة بالحماية

(١) خير الدين الزركلى: المصدر السابق، ص٦٦.

البريطانية وذلك بالرغم من لقاء الملك عبد العزيز مع الرئيس روزفلت في ١٩٤٥/٢/١٢، والذي طلب منه في هذا اللقاء[١].

أ-إنشاء قاعدة عسكرية أمريكية في الظهران.

ب-توسيع المساحة الممنوحة للشركات الأمريكية النفطية إلى مليون ونصف كيلو متر مربع.

الأمر الذى حمل الملك عبد العزيز على الانتظار حتى يتثبت من هذه العلاقة ليقيم توازنا في معادلة النفوذ بالمنطقة، فضلا عن إدراكه لما يدور على مسرح السياسية الدولية، وربما كان ذلك عن طريق ممثلى شركة ارامكو، أو عن طريق الوزير الأمريكي المتواجد في البعثة الأمريكية حيث علم بأن هناك يجرى تفاهما بين بريطانيا والولايات المتحدة حول صناعة البترول، وكان من الطبيعي أن تحصل على الموافقة من بريطانيا، كقوة رئيسية في المنطقة، على حصة عادلة في استغلال بترول المنطقة، ولهذا وقعت اتفاقية بين الدولتين عام ١٩٤٤[٢]، إلا أن هذه الاتفاقية جوبهت بمعارضة من الكونجرس الأمريكي، مما دعا الحكومة البريطانية إلى عقد اتفاقية أخرى عام ١٩٤٥، مع الولايات المتحدة[٣]، ولكنها لقيت نفس المصير أيضا، ولذلك تشكلت رابطة تعاونية دولية في عام ١٩٤٧م، ومقرها نيويورك للحصول على وسائل الإنتاج والوصول إلى احتياطي البترول في الخليج.

المبحث الثالث:

تداخل المصالح البريطانية الأمريكية:

حينما بدا للملك عبد العزيز بن سعود أن الولايات المتحدة تسعى لتوطيد مصالحها في الخليج وذلك بالتعاون مع شركاتها النفطية فقد أمر

(١) الدكتور محمد رشيد الفيل: الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي، الكويت١٩٨٨م،ص١٠٢.
(٢) نصت الاتفاقية على تكوين مجلس من ثمانية أعضاء يعين منهم أربعة بمعرفة الحكومتين في الحال.
(3)Wayne A. Lee man: the Price of the Meddle east Oil, New York, 1962, PP. 265-267.

بوضع علامات[1] على هذه الجزر عام ١٩٤٩، لإثبات سيادة المملكة العربية السعودية عليها، جزر عربى وفارس وجزر أخرى مما أقلق شيخ الكويت وطلب من الحكومة البريطانية في مطلع عام ١٩٥٠م، التأكيد على سيادة الكويت لجزرها في الخليج "جزر فيلكا، قاروه، عربى، فارسى"[2].

وعليه، فقد أرسلت الخارجية البريطانية إلى المقيم السياسى في البحرين، تطلب منه العمل على إزالة العلامات السعودية من الجزر الكويتية، وبالرغم من أنه كان يبحث عن الموافقة التى حصل عليها شيخ الكويت لإنشاء المنارة في يناير ١٩٤٦م[3]، كلف القائد الأعلى للبحرية البريطانية في الخليج بإزالة العلامات السعودية من على الجزر الكويتية[4].

ولم تلبث البحرية البريطانية أن قامت في ١٦ أغسطس بإزالة العلامات السعودية عن جزيرتى عربى وفارس بطريق التفجير حيث كانت مثبتة في حائط خرساني مخروطي الشكل يعلوه درعين نحاسيين، وهما مدخلان لمسافة بوصة واحدة ويبلغ ارتفاعها خمسة أقدام[5].

ويعتقد قائد البحرية البريطانية أن "أرامكو" هي التى قامت بتصنيع – للعلامات السعودية– في الولايات المتحدة الأمريكية، بطلب من المملكة

---

(١) أجرت الحكومة البريطانية مشاورات مع ممثليها في الخليج من أبريل حتى أغسطس للتأكيد من طلب شيخ الكويت حتى أرسلت تعليماتها في أغسطس لإزالة العلامات السعودية.

(2) F.O. 1276130 from foreign office to the Residency Bahrain, 24, August, 1950.

(3)F.O. 37/1276/30. from foreign office to the Residency Bahrain, 24, August, 1950.

(4)F.O. 476/33/50.G. Confidential, from Agent british Residency Bahrain to Political Agent Kuwait, 26 August, 1950.

(٥) كان يوجد في منتصف الخرسانة قضيب حديدى ملحوما بماسورة تصل ارتفاعها إلى ثلاث بوصات، وكانت الدروع مصنوعة من النحاس ومكتوب باللغة العربية على أحد جهتها "لا إله إلا الله محمد رسول الله" وفي الجهة الأخرى مكتوب عليها باللغة الإنجليزية ومؤرخ عليها عام ١٣٦٩هـ – ١٩٤٩م، وقد قام القائد الأعلى للبحرية البريطانية بالتوقيع على علامة الكويت الموجودة في جزيرة فارس وقد أرخ عليا بتاريخ قبل تاريخ العلامة السعودية.

العربية السعودية، حيث أنها طبعت بنفس قالب الطبع التى وحدها في جزر البحرين[1].

ويبد أن "ابن سعود" قد لمس تشجيعا من الولايات المتحدة الأمريكية وهي تقف وراء شركاتها النفطية، حيث صار النفط ضروريا وأمراً ملحاً لصناعتها، وأنها رسمت خططها على التوسع في استغلال نفط الخليج العربى، والحصول عليه والوفاء باحتياجاتها المتنامية ولسد حاجة حلفائها الأوربيين، حتى قامت ارامكو بتصنيع العلامات السعودية في الولايات المتحدة الأمريكية وربما كان خطط الإدارة الأمريكية قد توافقت مع آمال وطموحات "ابن سعود" التى ترمى إلى استعادة نفوذ أسلافه في المنطقة. ومن هذا التصور، كان من الطبيعي أن تقوم الحكومة البريطانية بإجراء مباحثات مكثفة مع المملكة العربية السعودية، فأرسلت بتعليماتها إلى المقيم السياسى في المنطقة بهذا الشأن والذي لم يلبث أن اجتمع بوفد سعودي برئاسة الشيخ يوسف ياسين لمناقشة موضوع العلاقات السعودية على الجزر في الخليج العربي وقد تمكنوا من خلال هذا المناقشات إلى اتفاق مبدئى على تشكيل لجنة فنية لبحث هذا الموضوع[2]، ولكن عاوده مسئول سعودي وقد اقتراحا يتضمن رغبة بلاده أن تناقش اللجنة التى ستتشكل جميع الوسائل المتنازع عليها سواء على الجزر، أو على البر، أو على البحر، وهذا الاقتراح قد أثار دهشة الخارجية البريطانية، والتى لم تلبث وأن أرسلت تعليماتها إلى السيد تروت Trott ممثلها في جده، وتذكر فيها أن السعوديين يخلطون بين النزاعات بعضها البعض (نزاعات الحدود – نزاعات الجزر – النزاعات على قيعان البحر) فى حين يجب أن ينظر إلى أن كل نزاع على حده، وأنه في حالة قبولهم لهذا المبدأ "الفصل بين المسائل

(1)F.O Copy No 1LpG. 075L 2A form sd. Swallis Captain Senior Naval officer Persian Gulf to the political Resident Persian Gulf, 6 September, 1950.

(2) F.O. 1081/ 41, Secret From Foreign office to A.C. Trott jedda, 10, October, 1950.

المتنازع عليها" يمكن تبادل المذكرات معهم ثم تبدأ المناقشات معهم بعد شهرين من موافقتهم على هذا المبدأ[1].

يبدو أن السعودية قد تبنت سياسة الجمع بين النزاعات في الخليج، وربما يرجع ذلك إلى شكها في نوايا بريطانيا أو لتخوفها من أن تقوم بريطانيا بإنشاء علامات حدودية في المناطق التابعة لحمايتها، أو بهدف المراوغة وإطالة أمد المناقشات المتفرغة لتضع الأقطار الخليجية أما الأمر الواقع ثم تقييم لدعائها بالحق التاريخي في هذه المنطقة وخاصة في أرخبيل البحرين، أو الإمارات العربية الأخرى بالخليج ولهذا كانت دهشة بريطانيا، فقررت اتخاذها إجراء ما للمحافظة على ملكية شيخ الكويت في الجرز التى يطالب بها – وكان هذا الإجراء – هو إنشاء منارة جديدة في جزيرة فارس في غضون شهر بدعوى أن المنارة القديمة عليها ألفين من المصابيح الضوئية فقط، ولهذا فإنها لم تعد تصلح للرؤية، وبالتالى تقضى الحالة إلى استبدالها بمنارة ضوئية جديدة تحوى سبعمائة ألف مصباح، للقضاء على مشكلة الرؤية في الخليج[2].

والملاحظة على هذا القرار البريطاني الذي اتخذته الحكومة كان بسبب مشكلة المباحثات مع السعوديين حول جزيرة فارس والذي سيستغرق وقتا طويلا، لذا احتوت تعليماتها على مبررات منها:

أن إنشاء المنارة الجديدة المزمع إنشائها في حالة الاعتراض من أى جهة أيا كانت يمكن القول بأنها ستكون بدلا من المنارة التى أقيمت منذ عدة سنوات، وهذا مبرر قوى لتشغيل المنارة الجديدة لفرضها كأمر واقع، ولكونها تقع في أرض كويتية، كما أنه في حالة اعتراض السعودية على ذلك يمكن الرد عليها بأنها" أي المنارة الجديدة" لا تعدو عن كونها تحسين للمنارة القديمة من أجل خدمة الصالح العام، ولضمان سلامة جميع السفن التى تعبر الخليج.

(1)Ibid.

(2) F.o. 135/ 116 50, Confidential From British Residency Rahrain to Foreign office, 19 October, 1950.

ولهذا طالبت تعليماتها بضرورة إعلام شيخ الكويت صراحة بالهدف من إنشاء المدارة وهو لتقرير حق الكويت في الجزيرة التى يطالب بها، وذلك لكى لا يثير اعتراضا عند إنشائها[1].

الواقع كانت بريطانيا ترى أن الممارسة الفعلية هي التى تعطي الكويت حق السيادة الفعلية على الجزيرة، ومن هنا، كان الهدف الحقيقى من إنشاء المنارة حتى أنها خلقت المبررات لإنشائها. وتبعا لذلك طلبت السعودية منها أن تحدد موعدا قريبا لاجتماع اللجنة الفنية واقترحت السعودية منها أن تحدد موعدا قريبا لاجتماع اللجنة الفنية واقترحت السعودية أن يكون اجتماع اللجنة مرة بالدمام، ومرة أخرى بالبحرين، على أن يقدم كل طرف ما لديه من أدلة أثناء انعقاد اللجنة الفنية والتي ستتولى بدورها دراسة هذه الأدلة والنظر فيها في حينه[2].

من الواضح في اقتراح السعودية لتحديد موعد لاجتماع اللجنة الفنية أنها لم تتخل عن سياستها في الجمع بين المسائل المتنازعة حتى أنها اقترحت عقد اجتماعين لها في مكانيين مختلفين، وربما يرجع ذلك لقناعتها في الادعاء بحقها التاريخي في البحرين أو في الإمارات الأخرى، كما أنها سبق وطالبت ببحث جميع المسائل المتنازع عليها جيرانها، بالرغم من أن الخارجية البريطانية أبلغتها بمبدأ أهمية الفصل في تلك المسائل حيث أن بريطانيا كان ما يشغلها هو مطالبة الكويت بالسيادة على الجزر، وأن السعودية لم توضح في الاجتماعات السابقة أدلة على أسباب قيامها بوضع العلامات على هذه الجزر وبخاصة جزيرتي عربى وفارس، كما لم تتعرض لإزالة علاماته عن الجزيرتين.

لذا فكرت بريطانيا من خلال سياسة فرض الأمر الواقع أن تقوم بإزالة العلامات السعودية عن مجموعة جزر حرقوس وقران وقورين، قبل تحديدها لموعد اجتماع اللجنة الفنية حسب الاقتراح السعودى، حيث أن هذه الجزر

---

(1)Ibid.

(2) Telegram, No. 201, From Bahrain to Kuwait, 14.12-50.

لم يتناولها اجتماع المفاوض البريطاني مع الوفد السعودى، ولتنفيذ هذه الفكرة قامت الحكومة البريطانية في الخليج، والذي اقترح ضرورة مشورة شيخ الكويت بشأن هذه الجزر، والوقوف على مدى تمسكه بها حيث أن إزالة، هذه العلامات سيكون أمرا مشينا في هذه المرحلة من تطور الأحداث، إلا إذا اظهر شيخ الكويت تمسكه بهذه الجزر، وفي هذه الحالة يمكن اطلاع السعودية على رغبة شيخ الكويت، وكأن مسألة إزالة العلامات السعودية عن جزيرتي عربي وفارس لا علم لبريطانيا بها، حيث من المفترض أنه لا وجود لها من الأصل[1]، والملاحظ أن بريطانيا قد بدأت تعيد حساباتها في مواجهة السعودية نظرا للتطورات الجديدة في المنطقة وذلك نظرا لتركيز الولايات المتحدة الأمريكية على استغلال نفوذها في المنطقة ولتغلغلها إلى منابع النفط، حيث أقامت وشائج علاقات قوية مع كل من إيران في عام ١٩٤٩م، كان من نتائج هذه العلاقات قيام الشاه بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية في آخر العام، وإحلال شركة ما وراء البحار Over Seas Consultants, inc الأمريكية محل شركة موريسون-نورسن[2]، Morrison-Knudsen ، وذلك مما يدل على تراجع الدور البريطاني كما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تشعر بأهمية بسط نفوذها على المملكة العربية السعودية سواء بموافقة بريطانيا أو معارضتها- ولعل هذا ما كان يقصد به المقيم السياسى في عبارة ١١ في هذه المرحلة من تطور الأحداث".

كما أنه علق على اقتراح السعودية بتحديد موعد لانعقاد اللجنة بالتالى:

١-سبق للسيد تروت Trott ممثل بريطانيا في المباحثات الخاصة بتحديد معالم الحدود بين السعودية والكويت. تكون المباحثات على أساس عملى وواقعى.

---

(1) F.O. Tel, 428 form Bahrain to foreign office, 14, H2150.

(٢) دونالد ولبر: ايران، ماضيها وحاضرها، دار الكتاب المصرى، ١٩٨٥ ص١٢٩.

٢-أما عن المذكرة السعودية المؤرخة في ٢ سبتمبر والتى اقترحت فيها إنشاء لجنة فنية، فهذا الاقتراح لم يكن الأول من نوعه فقد ذكر شيئا من هذا القبيل فى مذكرة سعودية مؤرخة في ١١ من مايو ١٩٥٠، والأمل في ألا يستغل السعوديين ذلك كمبرر لطلب التواجد الكويتى[١] في المباحثات.

٣-لما كان الحاكم الكويتى الحالى[٢]، لا يرتبط بعلاقات جيدة مع السعودية بعكس سلفه السابق، فإن أساليب السعودية قد نجحت في تخويفه، وهذا ليس من باب المبالغة- كما أنه لا يوجد في الكويت من يقف فى وجه السعوديين، فإنه بالتالى إذا تمكن السعوديون من أي كويتى سيلقون به إحدى زوايا النسيان، وذلك لأمرين.

أ-أما لإجباره للإدلاء باعتراف مدمر بشأن جزيرتي عربى وفارس، أو للتأكيد على الضعف الكويتى.

ب-لمحاولة إسكاته في المباحثات حول جزر "حرقوس، وقران، وقورين".

الأمر الذي يجب ألا يضعف الموقف البريطاني، بأن لا يترك المفاوض الكويتى ليصير لقمة سائغة في فم السعوديين وذلك حتى لا تكون هناك ذريعة ما في حق الكويت[٣]، الواضح من التقرير السابق، أن الوكيل السياسى في الكويت يعبر عن انطباعاته بشأن اللجنة الفنية المقترحة، كما يبدو عليه التشاؤم في نظرته للمباحثات مع السعودية لدرجة أنه حذر حكومة بلاده من مطالبة السعودية بالتواجد الكويتى فيها، واقترح عليها

(١) وذلك بالرغم أن المناطق الداخلة في الحماية البريطانية تخضع لحكام يتمتعون بالاستقلال الداخلى، وتقوم الحكومة البريطانية بتمثلهم فى العلاقات الخارجية:
Ruperthay: The Persian Gulf States, Washington, 1959. P.19.

(٢) هو الشيخ عبد الله السالم الذي خلف الشيخ أحمد جابر الصباح، في ٢٥ يناير ١٩٥٠.

(3) F.O. 39/64/50, From Political Agency Kuwait To Rupert Hay, 18, December, 1950.

بصفتها المسئولة عن التمثيل الخارجي للكويت ألا تفرط في حق سيادة الكويت على الجزر حتى لا تبتلعها السعودية.

ونظرا لاعتقاده بحق الكويت في هذه الجزر قام بالتحرى بنفس عن المدة التى مارسها الكويتيون في السيادة على هذه الجزر، حتى أنه حاور قائد الأسطول الكويتى البالغ من العمر ٦٥ عاما، ويمتهن صدي اللؤلؤ منذ صباه، والذى أخبره بأن الأماكن التى اعتادها الكويتيون في الصدى تبدأ من المنطقة التى تبعد عن المنطقة المحايدة بنحو أربعة أو خمسة أميال إلى النقطة المواجهة لجبل بينيه ، وأن السعوديين لم يقتربوا من هذه الأماكن لعدم اعتيادهم عليها، وأيضا لعمق المياه فيها، وكما انه تعود تقاليد الصيد الكويتية منذ قدوم أسرة الصباح من الزبير إلى فليكا ثم إلى الكويت[1].

المبحث الرابع:- موقف السعودية من محاولات بريطانيا:-

ويبدو أنها الصفة الملازمة للمسئولين البريطانيين هى التحرى والتمحيص لإصدار قراراتهم والتى يمكن أن يواجهوا بها الغير ومهما يكن، فإن اللجنة الفنية لم تعقد لبحث قضية الجزر الكويتية بسبب إصرار السعودية على بحث قضايا أخرى، حتى أن اللجنة التى عقدت عام ١٩٥٢، قد تناولت قضية النزاع على البريمى ولم تسفر عن أية نتيجة، غير أنه في عام ١٩٥٦ تم اجتماع مع الوفد السعودى لبحث قضية السيادة الكويتية على الجزر فعارض الوفد السعودى على ملكية الكويت لجزيرة قاروه إلا أنه عرض اقتراحا يتضمن أن السعودية يمكن أن تعترف بملكية الكويت لـ"قاروه" فى حالة واحدة، وهى تخليها "أى الكويت" عن المطالبة بالجزر السبع "مجموعة حرقوس"[2]. وبالتالى لم يسفر الاجتماع عن أية نتيجة.

وتبعا لذلك، تطلعت بعض الشركات البريطانية للحصول على امتياز استغلال النفط بهذه الجزر الكويتية، وكان من بين هذه الشركات شركة

(1)F.O. 39/78/50, From Political Agency Kuwait To Rupert Hay, 21, December, 1950.

(2)F.O. 1086/ 12/ 56, Confidential From Political Agency Kuwait To foreign office, August, 1, 1956.

الخليج للتبريد والتجارة التى أبدت رغبتها في المشاركة في أعمال التنقيـب عن البترول والحصول على امتياز في جزيرة فيلكا، وكُبر، وفارس، قـاروه، وعربي، حيث وخاطبت بشأنهم الوكيل السياسى، بالكويت، والذى كتب إليـها وإلى خارجية بلاده بالآتي:

١-بالنسبة لجزيرة فليكا، يقول عنها حاكم الكويت أنها من أملاكـه وهذا القول له ما يبرره، حيث سبق وأن أقر العراقيون في عـام ١٩٣٢، بأن هذه الجزيرة تخص الكويت.

٢-أما جزيرة كُبر، تعد الكويت هذه الجزيرة ضمن أملاكها ولا يوجـد نزاع حول ملكية هذه الجزيرة.

٣-أما جزيرة قاروه: فتتنازع السعودية عليها، وأيضا علـى جزيـرة فارس Farsi [١].

من الجلى هنا الانتهازية لشركات النفط واستغلال البترول، وهذا كـان نوعا من الصراع الدولى على بترول الخليج، وهو صـراع اتخـذ أشـكالا متعددة، وصار متصلا دون توقف، ومنه محاولات بريطانيا، لجر بعـض دول الخليج العربي لحلف بغداد، فضلا عن دورها في العدوان الثلاثى على مصـر سنة ١٩٥٦م، مما أثر على وضعها في المنطقة، فصار دورها الاسـتعمارى بغيضا في منطقة الخليج، مع أن البترول كان أحد الأسباب الرئيسية لتثبيـت أقدامها في الخليج، لهذا شعرت الولايات المتحدة الأمريكية التى كانت حتـى ذلك الوقت تقدر وجودها وتشاركها في مشروعاتها النفطيـة[٢] أن تتغـاضى عنها أمام المصالح المتضاربة بين الدولتين، لاستئثار الشـركات الأمريكيـة النفطية ببترول المملكة العربية السعودية، وتوسعها في التنقيب عنه، ذلـك مما أدى إلى توتر العلاقات بينهما، الأمر الذى جعل بريطانيـا أكـثر تشـبثا

(1)F.O. 1087/ 18/ 56, From Political Agency Kuwait to foregn office, September,22, 1950.

(2) Wayne A leemant Op. Cit., p. 258.

بقضية الجزر، والمياه الإقليمية، وتشير بعض المصادر البريطانية إلى ذلك بالقول:

"مما لا شك فيه أن السعودية الآن تأمل في خلق المشاكل مع الكويت"، من خلال النزاع على جزيرة قاروه وأم المرادم، ونحن نتجنب أى مشاكل مع السعودية في هذا الشأن، لأنها تمثل نقطة تحول من وقت لآخر في الصراع القائم على جزيرتى فارس وعربى، ولكن كل من السعودية، وإيران تحاولان توسيع نزاعهما على بقية مجموعة جزر حرقوس، وأن حاكم الكويت من جانبه يتجنب الدخول في أية مشاكل مع السعودية[1].

الملاحظ مما سبق، أن ملامح الصراع فى المنطقة بدأ يتشكل على الخريطة الجغرافية والسياسية، وربما كانت مرتبطة بعلاقات خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما كانت الولايات المتحدة الأمريكية أشد اتصالا بإيران، فهى التى تولت حصار عملية التأميم في إيران فدبرت الانقلاب المضاد على "مصدق" والذى رسمت له الولايات المتحدة الأمريكية، ليستدرج اتباع مصدق[2]، وكانت بريطانيا تدرك هذه المتغيرات الدولية، لهذا تجنبت المشاكل مع السعودية، وكذا إيران، وقد حذا شيخ الكويت حذوها.

ولما كانت الخطى تقود بعضها بعضاً، وأن حركة التاريخ لا تقبل وجود فجوات، فمثل ذلك يتعارض مع منطق الطبيعة ذاته.

ونظراً لأن الولايات المتحدة صارت إحدى القوتين الأعظم لذا أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تتصرف وفق سياسة كانت رسمتها للمنطقة، وكانت مصممة على تنفيذها فى هذا الوقت، حيث انهارت دور بريطانيا قد انتهى في الشرق الأوسط، وأنه قد جاء الوقت لكى تتقدم هى بدلا منها وخاصة بعد أن صار حلف بغداد واحداً من مخلفات التاريخ لتُقيّم نظاماً

(1)F.O. 1086/ 12/ 56, Confidential From foreign office to sir Bernard Burros, Bahrain, March, 32, 1957.

(٢) د.إبراهيم الدسوقى شتا: الثورة الإيرانية، ١٩٦٨ ص١٨.

جديداً فى المنطقة تتحمل فيه المسئولية وحدها ومباشرة[1]. وذلك على حـد قول "دالاس".

وكان من الطبيعى أن ترتبط السياسية الأمريكية في المنطقة بـالحرب الباردة بين الدولتين الأعظم إلى جانب تشجيع الاستثمار الخارجي الخـاص بالولايات المتحدة وبخاصة في مجال النفط، وحمايته دبلوماسيا.

ومن هذا المفهوم ركزت الولايات المتحدة الأمريكية علـى كـل مـن السعودية وإيران.

وفى ظل هذه السياسية، كان دور إيران محورياً مـن وجهـة النظـر الأمريكية، وبالتالي سارع الشاه في زرع قواعد قريبة من الاتحاد السوفيتى، وفي مقابل هذا باعت له أمريكا الوهم بأنه حامى حمى الخليج[2]، ثم بـدأت الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك فى وضع خططها السياسية والعسـكرية لضمان تدفق النفط وذلك باستعمال حد أعلى من التدخـل العسـكرى غـير المباشر والذى يتضمن تجهيز إيران والسعودية بالأسلحة والتدريـب علـى استخدامها.

ولا شك أن السياسية الأمريكية وأساليبها المتنوعة قد أدت إلى إربـاك بريطانيا مع ذلك فقد زاد تصميمها في الدفاع عن الجزر لأن دفاعـها هـو دفاع عن مصالحها ووضعها فى المنطقة.

ومن أجل ذلك قامت الحكومة البريطانية بالتشاور مع ممثليـها عـن السياسة التى يمكن أن تتخذها فى هذه الآونة بشأن الجزر وكان بالطبع ممن استطلعت رأيهم المقيم السياسى في الخليج والى أدلى برأيـه علـى النحـو التالى:

(١) محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القـاهرة، ١٩٨٦ ص ٥٨٦.

(٢) د. إبراهيم الدسوقى، المصدر السابق، ٩٢.

١-بالنسبة لجريزة فليكا: فإنها لا تمثل مشكلة حيث تمارس الكويت السيادة الفعلية عليها، لأنها مأهولة بالسكان ومشمولة بامتياز شركة البترول الكويتية.

٢-بالنسبة لجزيرة كبر، فهى خاضعة بالفعل للسيادة الكويتية، وأن شركة البترول الأمريكية تقوم بأعمال التنقيب فيها، كما أن هذه الشركة قد حصلت في الماضى على خط البترول وكان ذلك قبل أن يسمح لها باستغلال المنطقة المحايدة، كما لا يوجد عليها أى اعتراض من قبل السعودية.

٣-قاروه وأم المرادم: على الرغم من أن الكويت تعتبرها جزءا لا يتجزأ من مليكيتها، إلا أن السعودية تطالب بضمهما إلى المنطقة المحايدة، وهذا ما يقلق حاكم الكويت، وكان ينوى منح امتيازاهما لشرطة البترول الأمريكية المستقلة، لكن نصح بألا يتخذ قرارا بشأنهما قبل استكمال المفاوضات مع السعودية بشأنهما.

ولكن يمكن فرض السيادة عليهما فى حالة السماح لشركة عمان بالتنقيب فيهما، غير أن ذلك سيؤدى إلى تصرف السعودية بطريقة غير مرضية، ومع هذا يمكننا فى هذه الحالة أن ندعم الكويتيين إذا ما واجهوا أى صعوبات.

٤-حرقوس وغيرها: تسمى الكويت لبسط سيادتها على هذه المجموعة التى تقع غرب جزيرة عربى وفارسن وقد تطرقنا لهذا فى المفاوضات مع السعوديين فى العام الماضى لكن وعدنا بمناقشة ذلك فى المرة القادمة، وأيضا بالنسبة لجزيرة فارس، ولكن لا أعلم فى هذه الظروف يمكن أن نتبنى وجهة نظرنا السابقة أم لا، لأن أى فعل سيجعلنا فى موقف صعب مع السعودية[1].

(1)F.O. 371/ 126848-E 1086/ 8/ 57. From british Residency, Bahrain to foreign office, Februaty, 1, 1957.

وتبعا لذلك رأت الحكومة البريطانية التمهيد مع الولايات المتحدة الأمريكية فى مباحثات، من شأنها تؤدى إلى مشاركتها فى المسئولية عن الخليج وقضاياه.

الطريق للمحادثات الانجلو/أمريكية:

فى الواقع، لم تمنع الخلافات بين الدولتين على بعض المسائل من اتفاقهما بشأن السياسية العليا، وكان ذلك بالرغم من وجود بعض الأصوات المعارضة البريطانية بشأن هذه المحادثات، فقد رأى المعارضون أن قبول بريطانيا لمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية فى مسئولياتها بالخليج سيولد انطباعاً لدى حكام الخليج، بأن الولايات المتحدة الأمريكية صارت تشارك فى المسئولية عن الخليج، وهذا سيؤثر على موقف بريطانيا بوجه خاص وسيلحق بها خسارة مادية حتى ولو لم تنشأ الولايات المتحدة الأمريكية ربحاً مادياً من العائد عليها نتيجة مشاركتها فى المسئولية عن الخليج وعن المنطقة.

لكن تصدى لهم بعض البريطانيين بالرد على النحو التالى:-

أ-أن مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية صار أمراً واقعيا سواء قبلت به بريطانيا أو لم تقبله، لأن أقطار الخليج لا يمكنها أن تكون بمعزل عن النشاط الأمريكى وتأثيره فى الشرط الأوسط.

ب-أنه لا مفر من قبول الأمر الواقع لمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية برقم الخلاف معها فى بعض المسائل، لكن لا يمنع ذلك من التعاون معها فى تسوية أمور أخرى مثل مسألة تقسيم مياه الخليج.

ج-أنه سيكون من الخطأ الفادح إذا رفضت بريطانيا مشاركتها، حتى لا يلجأ الحكام فى الخليج إليها دون إرادة بريطانيا.

ولهذا كله يجب مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية، والتعاون معها للوصول إلى حل المشكلات الفرعية، وحتى لا تتأثر مصالح الأقطار

المشمولة بالحماية البريطانية، وبالتالى يمكن لبريطانيا أن تحقق أهدافها ومصالحها كاملة فى المنطقة[1].

ومن هنا بدأت مناقشات جادة بين أعضاء الحكومة البريطانية فرى البعض للدخول فى المباحثات، أنه إذا كان لبريطانيا بعض التحفظات فى مشاركة الولايات المتحدة فلا شك أنها أى الولايات المتحدة لها نفس المصالح والتحفظات، وعلى الطرفين دراسة الموقف طبقا للظروف الخاصة بالخليج، فإن لم يتعاونا معاً، فإن الوضع لا يسمح لهما بممارسة الضغط على دول المنطقة من أجل حلّ منازعاتهم، كما أن هناك بعضا من الوسائل القانونية التى يمكن أن تؤخذ فى الاعتبار، كوسيلة لوقف المنازعات، والتى من شأنها تجميد الوضع الحالى فى الجزر المتنازع عليها مما يؤدى إلى استقرار مستقبلها إلى يمكن أن يتقرر من خلال المفاوضات، والمساعى المبذولة حالياً، أما عن المنازعات التى تخدم بعضا من الحكام فيمكن أن تستبعد من أى مناقشات فى المشاركة الأمريكية، وخاصة فى المسائل الفردية تسعى السعودية لفرض سيطرتها على ساحل الخليج، فإن هذه المشكلة فلا شك أن لبريطانيا مشاركة فيها منذ تنصيب الملك سعود، الذى أخذ يجنح نحو التوسع، وهو أمر يمكن مناقشته مع الأمريكيين حتى يتخلى عن سلوكه[2].

وأما عن المسائل الفرعية الأخرى والتى منها مسألة التخوم والمياه فى الخليج، والى تعد فى غاية الأهمية، والتعقيد أيضا، نظراً لعدم وجود قاعدة قانونية يمكن العمل بها، فإنه يكون من الضرورى التوصل إلى اتفاقية بين الدول المعنية بالأمر، وبهذه الاتفاقية ستتجنب الدول الخليجية النزاع وإن كانت هذه الاتفاقية تحتاج إلى العديد من المبادءات وهذه تستدعى بدورها أن تأخذ فى الاعتبار ما يلى:

---

(1) F.O. 1082/8 from Foreign office to Burros, Marce, 22, 1957.

(2)F.O. 1082/8 from Foreign office to Burros, Marce, 22, 1957.

١-تضافر جهود الدولتين من أجل تقديم التوصيات للـدول المعنيـة، ويمكن لكل من الدولتين أن تعمل مسـتقلة وفـق إطـار محـدد متناسق الهدف حتى لا تتخذ إحداهما اتجاه مخالف.

٢-وضع الحلول الجاهزة لاختيار الحل المناسب لكل مشـكلة خاصـة فى مسألة تقسيم المياه بالخليج من أجل الاستقرار العـام، حيـث تعتبر هذه المسألة مرتبطة بمسألة النزاع القـائم علـى الجـزر، وربما تؤدى إلى اندلاع فى أى وقت.

ونظراً لأن النزاع القائم الآن على جزيرتى (فارس وعربى) وتلويح كل من إيران والسعودية باستخدام القوة أمرا أصبح غير مقبول لأنه ينعكـس أثره على الحكام المشمولين بالحماية، والذين يشكون فى الحصـول علـى حكم عادل ومنصف لمصالحهم، وهذا سيؤثر على عملية تقسيم الميـاه فـى الخليج، وإن كان هذا يتطلب التوصل إلى اتفاقية بين الأطراف المعنية، وهذا يتفق مع نص القانون الدولى الذى يقضى بأن كل قضية يجب أن تنظم مـن خلال اتفاقية معينة خاصة بها، وهذا من شأنه تأمين دول منطقة الخليج فـي مسألة ملكية الجزر بحيث يكون لكل جزيرة قسما من المياه الإقليمية خـاص بها[١].

ووفقا لهذا التصور انطلقت عملية المباحثات بين الجانبين البريطـانى والأمريكى، وتوالت الاجتماعات بينهما لبحث هذه المقترحات[٢].

وكان من هذه المقترحات أن يكون لكل جزيـرة قسـما مـن الميـاه الإقليمية والتى قد تشير إلى الخط المنصف "الوسط" الذى اعترفت به الـدول عام ١٩٤٩.

المبحث الخامس:

الجزر والخط المنصف (الرف القارى)

(1)Ibid.

(2)F.O. 1082/7. From Foreign office to Gerald Fitzmauric, Geneva, June, 3, 1957.

كانت مسألة الخط المنصف، هو المناسب لتطبيقه على الجرف القارى فى الخليج، لكنه يثير بعض المشكلات فى حالة تطبيقه على الجزر مثل جزيرتى عربى وفارس ... إلخ، حيث لا توجد قانون محدد فى هذا الشأن.

ونظرا لأنه كان من الطبيعى أن تملك هذه الجزر جزءا من المياه الإقليمية، ومن امتداد الجرف القارى طبقا لما نصت عليه إحدى مواد القانون الدولى لعام ١٩٥٦، فإن أية اتفاقية يمكن التوصل من خلالها لتطبيق الخط المنصف كان وقفا على ظروف الخليج الخاصة.

الأمر الذي جعل مسألة الخط المنصف تخضع للدراسة وفقا للظروف الخاصة بالخليج[1]، وتحديد ملكية الجزر الممتدة فى الخليج لمسافة بضعة أميال من الساحل حتى لا تؤثر فى عملية التقسيم للمناطق المحاذية لها.

واسترشدت اللجنة القانونية التى تشكلت من مجموعة خبراء القانون البحرى ومن مجموعة خبراء فرنسا وألمانيا والسويد بتقرير بوجز كنيدى Bogges Kennedy سمى باسم مقرره الصادر فى ٢٤ فبراير ١٩٤٩، بالرغم أنه اغفل العامل التاريخى، الذى كان يجب اتباعه فى مثل حالة مياه الخليج، كما استرشدت أيضا بالتقرير المنبثق عن هذا التقرير الصادر فى ١٥ يناير سنة ١٩٥١م، والذي يشير إلى الحدود البحرية، على أنها حدود هندسية، وأن أى منطقة تتكون بعد انسحاب الخطوط المتوازنة من كل نهاية للجزيرة إلى الساحل الرئيسى لن يكون لها تأثير فعلى على كل الجزر، وإنما ينظر إلى هذه الجزر من حيث حجمها ومدى قربها من الساحل.

ثم وضعت اللجنة تصورها حول مفهوم السيادة، وهى التى تعنى أن تقوم الدولة الساحلية بممارسات على الجرف القارى لتضمن حقوق السيادة عليه، وذلك بهدف استغلال الموارد الطبيعية. غير أن هذا التصور لم يكن مقبولا نظرا لأن السيادة الفعلية للدول الساحلية تشمل قاع الرصيف البحرى وأيضا ما هو تحت التربة من الجزء الإقليمى الخاص بها، لضمان وكفالة حقوقها فى البحر والهواء الخاص بإقليمها، مما عادت اللجنة لتعديله،

(١) الظروف الخاصة: قد أوضحتها اللجنة القانونية على أنها الصورة الاستثنائية للساحل والجزر أو القنوات الملاحية، باعتبارها إحدى العوامل التى تبرز البعد عن الخط المنصف.

وجعلت حقوق السيادة مرتبطة بضرورة استغلال الموارد الطبيعية للرصيف البحرى الخاص بالدولة.

وهذا الرصيف هو الذى يمتد فى المناطق القريبة من الساحل إلى عمق ٢٠٠ متر تقريبا، وبذلك تعتبر حقوق الدول المجاورة فى المياه الإقليمية، قد تم تجديدها آليا كنوع من اتساع الأرض بنفس الطريقة التى تقترب بها المياه الإقليمية من أى قطعة أرض. ويكون للدول المجاورة الحق في استخدام مياهها الإقليمية واستغلالها على ألا يجعلها تمانع فى إقامة الكابلات الكهربائية ووقايتها والتى تمتد تحت الأرض فى أجزائها الإقليمية[١].

المبحث السادس:

المحادثات الأنجلو/أمريكية:

من خلال الاجتماعات المتوالية بين الجانبين البريطانى والأمريكى لبحث مشاكل الشرق الأوسط والخليج العربى، تم الاتفاق بينهما على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق الاستقرار فى الجزر وفى المنطقة أن تأخذ كل من الدولتين أسسا محددة على النحو التالى[٢]:

١-تكون الوساطة لحل مشكلة الجزر من خلال الولايات المتحدة الأمريكية.

٢-تأسيس نظام محايد يخضع لسلطه القبائل .

٣-تنفيذ أية قرارات تخص المنطقة من خلال المجلس الأمريكى.

٤-مساندة قرارات الأمم المتحدة تجاه الأمور العسكرية فيما يتعلق بمنطقه الشرق الأوسط.

---

(1)F.O. 1086/74/57. Redraft of para. 6. Of the Daved Johnson Memorandum. Of Jan, 15 th. 1957.

فقد أفضت هذه الدارسة القانونية فى النهاية إلى إصدار تحكيم عن المياه الإقليمية فى كوبنهاجن عام ١٩٦٦م. د. صلاح العقاد: التيارات السياسية فى الخليج، ص٤٣٧.

(2) F.O. 1082L 7 from J. Lsimposon to fits-Corfid. Entail "Anglo-American talkies of Middle east. June, 3. 1957.

٥-تشجيع الوعى بالمصالح المشتركة بين كل الدول المنتجة للبترول والدول الغربية من خلال استخدام وسائل الإعلام المتعددة وحث الحكومات على عمل نفس الشئ.

٦-تحجيم الدور المصرى والسورى فى المنطقة والتقليل من تأثيره القومى.

٧-تقوية الأمن الداخلى للدول المنتجة للنفط.

الملاحظ على هذا الاتفاق أن الولايات المتحدة قد حسرت النفوذ البريطانى من المنطقة بل أخضعتها لنفوذها لذا جاء قرار بريطانيا بعد أن أثقلتها الأعباء العسكرية فى الخليج، وبعد أن تحمل اقتصادها الكثير من الديون للولايات المتحدة، إعلانها بالانسحاب من منطقة الخليج.

وطبقا لهذا الاتفاق صارت إيران والسعودية هما حجراً الزاوية فى المحافظة على المصالح البترولية لصالح الولايات المتحدة بالطبع، حيث أنهما القوتان المعاديتان لأي مد شيوعي.

نحو تسوية السيادة على الجزر والمياه الإقليمية:

تعتبر قضية السيادة على الجزر والمياه الإقليمية ذات أهمية بالغة وحيوية للكويت أكثر منها إلى السعودية، وبخاصة حينما منحت الشركة اليابانية عام ٥٧-١٩٥٨، حق امتياز الاستغلال للنفط فى المنطقة المحايدة من الدولتين[١]، لذا جرت مفاوضات طويلة بينهما بشأن ضع المنطقة المحايدة وسواحلها، وجزيرتي قاروه وأم المرادم، وكانت الجولة الأولى من المفاوضات عام ١٩٦٠ اتفق خلالها على تشكيل لجنة خبراء من كلا البلدين لتقديم تصورها حول طريقة تقسيم المنطقة إلى قسمين على أن يترك أمر جزيرتي قاروه وأم المرادم الملاصقتين المنطقة لحين التفاوض حول تسوية الحدود البرية والبحرية للمنطقة، ثم توقفت المفاوضات لفترة، تمكن خلالها السعوديون من دعم وجودهم فى المنطقة-حيث تواجد نحو أربعة آلاف عامل فى المنطقة، كان أكثر من نصفهم من السعودية والباقين من العرب والأجانب، بينما لم يكن بينهم عامل واحد كويتى فى المنطقة. كما خضع جميع العمال لأحكام العمل السعودى بصرف النظر عن الدولة التى

(١) راشد عبدالله الفرحان: المصدر السابق، ص١٤٧.

تتبعها العمالة، ناهيك عن التعليمات التى قدمتها الحكومة السعودية إلى شركات للنفط العاملة فى المنطقة، والتى قدمتها الحكومة السعودية إلى شركات النفط العاملة فى المنطقة، والتى تتضمن إلزامها باستخدام ما لا يقل عن ٧٥% من العمال السعوديين[1]، لذلك احتجت الحكومة الكويتية لدى السعودية بشأن هذا المنحى السعودى.

المبحث السابع:

حل الخلافات فى ضوء المفاوضات:

وتأسيسا على ما سبق فقد تم عقد مؤتمر فى الكويت لتسوية الخلاف بين البلدين، وحضره ممثلون عن البلدين واقترح الجانب السعودى أن يتشكل مجلس إدارى من أربعة أفراد يمثلون الجانبين بالتساوي وتوكل لهذا المجلس الإشراف على كل ما يتعلق بالمنطقة ولكن الكويت رفضت هذا الاقتراح لأنها رأته غير عملى، فاقترحت بدلا منه تقسيم المنطقة إلى قسمين منفصلين يتولى كل جانب إدارة القسم الذى يخصه.

غير أن الجانب السعودى لم يظهر موافقته على هذا الاقتراح الكويتى، لكن حينما وقع خلاف بين أرامكو فى السعودية وشركة A.O.C اليابانية العاملة فى المنطقة المحايدة فى مايو ١٩٦٣، حول استغلال الحقلين المجاورين للمنطقة، حيث كانت ارامكو تخشى من أن يؤدى زيادة الضخ فى المنطقة المحايدة إلى سحب النفط من حقل السفانية الذى تعمل فيه ارامكو والذى يعتبر من أكبر حقول البترول والمغمورة فى العالم.

ومن ثم وافقت السعودية على الاقتراح الكويتى فى أغسطس ١٩٦٣ ودارت المفاوضات بين الجانبين بشأن المنطقة المحايدة وحدودها البرية والبحرية والجزيرتين المجاورتين (قاروه وأم المرادم) فزار الكويت فى الفترة ما بين ١٣، ١٤ شوال ١٣٨٣ هـ، الموافق ٨،٧ مارس ١٩٦٤، وفد سعودى برئاسة الشيخ أحمد زكى اليماني وزير البترول والثروة المعدنية، وقد جرى مباحثات بين الوفد السعودى ووفد كويتى برئاسة الشيخ جابر الأحمد الصباح وقد أثمرت هذه المباحثات عن "اتفاقية" وقعت بالأحرف

(١) د.جمال زكريا قاسم: الخليج العربى، دار البحوث العلمية، الكويت ١٩٧٨، ص١٢٢.

الأولى فى شأن تقسيم المنطقة المحايدة وتنظيم شئونها وممارسة الطرفين لحقوقهما.

المتساوية فيها[1]، وعلى أن تتم تسوية المسألتين الخاصتين بقضية الحد الشمالى للجرف القارى، وموضوع جزيرتى قاروه وأم المرادم فى المفاوضات القادمة، أما بالنسبة للامتيازات البترولية فى جزيرتى قاروه وأم المرادم، فإنه لا يجوز لأى من الطرفين التمسك بأحكام هذه الاتفاقية فى هذا الخصوص ولعله من المفيد أن نعرض لملامح هذه الاتفاقية لعام ١٩٦٤، فلاشك أنها أنهت الوضع المؤقت الذى قررته اتفاقية العقير لعام ١٩٢٢، وإن أبقت على التقسيم الإدارى لتلك المنطقة إلى قسمين بحيث يضم أحدهما إلى إقليم دولة الكويت والآخر إلى السعودية، على أن تبقى تلك الحقوق المتساوية للطرفين فى المنطقة المقسومة والتى قررتها أصلا اتفاقية العقير كما هى مشتركة بين الطرفين.

ومن الجدير بالذكر أن هذا الاتفاق جعل الحد الفاصل بين قسمى المنطقة هو الحد المنصف لمساحة المنطقة والذى يبدأ من نقطة عند منتصف الساحل الساحل شرقا على خط انحسار الماء وينتهي عند الحد الغربى للمنطقة، على أن يجرى تعيين ذلك الحد على الطبيعة بواسطة لجنة مسح خاصة.

وأن يمارس كل من الطرفين حقوق الإدارة والتشريع والدفاع على ذلك الجزء من المنطقة المقسومة الذى يضم إلى إقليميه تماما كما يمارس على إقليميه الأصلى، دون المساس بحقوق الطرفين فى الثروات الطبيعية فى كامل المنطقة المقسومة (المادة الثالثة) كما يمارس كل من الطرفين على المياه الإقليمية المحاذية لتلك الجزء من المنطقة المقسومة الذى يضم إلى إقليميه ذات الحقوق التى يمارسها على الجزء الذي ضم إلى إقليمه، ويتفق الطرفان على تعيين الخط الذى يقسم المياه الإقليمية المحاذية للمنطقة المقسومة ولأغراض استثمار الثروات الطبيعية فى المنطقة المقسومة يلحق

(١) نص البيان المشترك: المرفق بالاتفاقية بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية فى شأن، تقسيم المنطقة المحايدة المودعة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة.

بالإقليم البرى الرئيسى لتلك المنطقة ما لا يجاوز ستة أميال بحرية من منطقة قاع البحر وما تحت القاع المحاذية للمنطقة المقسومة.

والجدير بالذكر أن الاتفاق قد نص على تعيين الحد الشمالى للمنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة على أن يجرى تحديده كما لو كانت المنطقة لم تقسم، ويستمر الطرفان فى ممارسة حقوقهما المتساوية فى المنطقة المغمورة خارج الستة أميال بطريقة الاستثمار المشترك (المادة الثامنة).

كما تحدثت الاتفاقية عن تنفيذ الاتفاقية فتعهد إلى لجنة فنية تضم عددا متساوى من ممثلى الطرفين يحدد أعضائها الوزيران المختصان بشئون الثروة الطبيعية فى كل من الحكومتين (المادة الثامنة عشر) كما أوردت الاتفاقية أحكاما لتسوية أي خلاف ينشأ فى تفسير هذا الخلاف أو تطبيقه أو فى الحقوق والالتزامات للنشئة عنه فيقوم الطرفان بتسوية ذلك الخلاف بالطرق الودية بما في ذلك لالتجاء لجامعة الدول العربية، وإذا ما تعذر التوصل إلى تسوية للخلاف يعرض الخلاف على محكمة العدل الدولية ويقبل الطرفان التحكيم الإلزامى لمحكمة العدل الدولية فى هذا الخصوص (المادية الثانية والعشرين) وتخضع هذه الاتفاقية لتصديق الطرفين وتعتبر نافذة المفعول من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها[1]، وأعمالا لهذه المادة صدقت السعودية على الاتفاقية في عام ١٩٦٥، كما صدقت عليها الكويت وتم تبادل التصديق فى يوليه ١٩٦٦.

ويلاحظ على هذه الاتفاقية المذكورة أنها تركت موضوع الجزر معلقا، ولم تشر إلى تحديد تاريخ معين لتسويته، وفى الحق أن الخلاف بين الدولتين كان محتوما على جزيرتى قاروه وأم المرادم لقربهما من المنطقة المحايدة أما جزيرة "كُبر" فلا خلاف عليها حيث أنها تخضع للسيادة الكويتية التامة، والخلاف بين الدولتين يتمثل فى مطالبة الكويت بالجزيرتين (قاروه وأم المرادم) حيث كانت السعودية ترى وجوب الممارسة المشتركة عليهما، بالغم من أن بريطانيا التى كانت تتولى الشئون الخارجية عن الكويت ترى

(١) دولة الكويت: وزارة الخارجية، اتفاقية بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية فى شأن تقسيم المنطقة المحايدة.

أن الجزيرتين لا تتبعان المنطقة المحايدة لأنهما غير خاضعين للنزاع حول حقوق الرعى، والذى كان من وراءه فكرة خلق المنطقة المحايدة.

والجديد بالذكر، أن الخط المنصف للمنطقة المحايدة لم يحدد بين الرفين حتى عام ١٩٦٩، وجرى بشأن اتفاق لاحق بالاتفاقية السابقة، وتم فيه اعتماد تعيين الحد المنصف.

وقد تم التوقيع على هذا الاتفاق اللاحق فى ٩ من شوال ١٣٨٩ هـ، الموافق أول ديسمبر ١٩٦٩، وجاء فيه:

أن اللجنة الفنية المشتركة أشرفت على تعيين الحد المنصف من قبل شركة باسيفيك أيرو سبرفى، التى قامت بذلك، وأقرت الحكومتان التقرير النهائى، والخريطة النهائية اللذين وضعتهما الشركة المذكورة، حيث يشكل الحد الفاصل النهائى للمنطقة المقسومة، وهو عبارة عن خطوط مستقيمة تصل بين النقاط لخط العرض شمالا وخط الطول شرقا[١].

وهكذا أغفل أمر الجزيرتين قاروه وأم المرادم عن عمد فى كل الاتفاقيات السابقة، بالرغم من أن هذه الاتفاقيات كانت بمثابة انطلاقه جديدة للتعاون المثمر بين البلدين فى حل القضايا الأخرى فى الخليج من خلال الاتفاق الانجلو-الأمريكى المشار غليه سابقا، كما أن من خلاله عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تصفية الخلافات المعلقة بين السعودية وإيران كقوتين لهما ثقل فى المنطقة، والذى كانت له أثره على الكويت وبالتالى اتفقت السعودية وإيران على الخط المنصف فى الخليج والذى كان من القضايا الساخنة بينهما، وأتاح ذلك للشاه أن يقوم بزيارة إلى كل من الكويت والسعودية في عام ١٩٦٨، وفى زيارة إلي كل من الكويت والسعودية في عام ١٩٦٨ ,وفي زيارته للسعودية تناولت المباحثات بينهما عدة أمور من بينها تسوية قضية جزيرتى عربى وفارس، ولم تلبث الدولتان أن أعلنت حكومتيهما فى فبراير ١٩٦٩ عن اتفاقهما بحصول السعودية على جزيرة عربى، وحصول إيران على جزيرة فارس[٢].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) فؤاد شاكر، مستقبل الخليج العربى، ص١٥٢.

وبالطبع لم يؤخذ رأي الكويت بشأن هاتين الجزيرتين بالرغم من أنها تعتبرهما من أملاكها.

ومع ذلك فإن تشابك الأحداث فى المنطقة وتطورها قد أثرت على حـل القضية الأخرى، قضية جزيرة قاروه وأم المرادم[1].

(١) تلك الأحداث التى تمثلت فى الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨، ثم اجتياح العـراق للكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩٠، ذلك مما أدى إلى وقوف السعودية إلى جانب أسرة الصباح فعاد الود بينهما وقد أسفر ذلك عن الاتفاق مؤخراً عن حل قضية الجزيرتيـن "قـاروه وأم المرادم"، والتوقيع على اتفاقية بشأن المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة، والتـى أشارات في متنها إلى الاتفاقيات، والتى أشارت إلى أن يمتد خط تقسيم المنطقة المغمـورة المحاذية للمنطقة المقسومة، والتى أشارت فى متنها إلى الاتفاقيات السابقة وقد يكون مـن المفيد التعرف على أهم ملامح هذه الاتفاقية، والتي أشارت إلى أن يمتد خط تقسيم المنطقـة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة الذي يشكل الحد الفاصل بين قسم كل مـن البلديـن ابتداء من المنطقة البرية وأن تقوم الشركة التى كلفها البلدان بالمسح وإعداد خرائط المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة بتعيين إحداثيات الحد الشمالى وإعداد الخرائط بشـكل نهائى وتوقع من ممثلى البلدين وتعد جزءا ولا يتجزأ من هذه الاتفاقية ويتم الاتفـاق بيـن الجهات المختصة فى البلدين وتعد جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية ويتم الاتفاق بين الجهات المختصة فى= =البلدين على الإجراءات والترتيبات المتعلقة بصيد النزهـة فـى المنطقـة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة، وبالنسبة لجزيرتي قاروه وأم المرادم قد ورد بملحـق هذه الاتفاقية الأتى:

"اتفق البلدان على أن ملكية البلدين للثروات الطبيعية فى المنطقة المغمورة المحاذيـة للمنطقة المقسومة مشتركة وتشمل جزيرتىقاروه وأم المرادم، والمنطقة للواقعة بين الحـد الشمالى ومسار الحد الشمالى المعدل(١).

من الواضح أن السعودية لم تتخل عن مطلبها فيالاشـتراك مـع الكويـت فىالجزيرتيـن والمنطقة والمغمورة كما اقتراحته من قبل فى اتفاقية عام ١٩٦٤م.

ومع ذلك، فقد اتسمت هذه الاتفاقية بروح الاخوة والتى عبر عنها هذه الاتفاقية فى المقدمة، والتى استهلت بالقول: قد اتفق البلدان الشقيقان(٢)، وهكذا يتغلب العقل وينتصـر لإزالـة الخلافات بين الأشقاء لفتح مجالات جديدة أمام العمل الموحد والمشروعات المشتركة فـى الانتقال والتملك، ونقل الأموال ... إلخ.

الخاتمـــــــــة

لقد كان لشهر من لعب دورا فى عملية تقسيم الحـــدود هـــو "بـــرس كوكس" مفوض حكومة الهند البريطانية في الخليج وخاصة في رسم الحدود بين الكويت والسعودية .وكان كوكس هو صاحب الاختراعات الاســـتعمارية الشهيرة من مناطق التهاون إلى المناطق المحايدة"[1].

وكان للتداخل الأجنبى فى منطقة الخليج الأثر الكبير فى تـــأخر رســـم الحدود بين دولة، هذا التداخل تجسد فى محاولة بريطانيا فرصة ســـيطرتها على الخليج طمعا فى ثرواته ولكن الصراع بينها وبين الولايـــات المتحـــدة جعلها تتنازل عن بعض تطلعاتها [2]، خاصة بعد اتساع المشاركة الأمريكيـــة من خلال شركاتها في البحث عن البترول وزيادة روابط العلاقات بينها وبيـــن السعودية بوجه خاص فى منطقة الخليج[3].

ولقـــد عانت ول منطقـــة الخليج من التفكك طوال حقبـــة الاســـتعمار البريطاني، الـــذى حرص منذ بدء سيطرته فى السنوات الأولى مـــن القـــرن الـــ ١٩ على بث الوقيعة بين الحكام وزرع الجفاء والنزاع بينهم وكان يجـــد المسوغ لتدخله بموجب معاهدات الحماية التى فرضها عليهم والتى أخضـــع من خلالها المنطقة لأنظمة إدارية واقتصادية وتشـــريعية وثقافيـــة خاصـــة

دولة الكويت: وزارة الخارجية – المحلق رقم (١).

---

(١)دولة الكويت: وزارة الخارجية.

(٢)الملحق رقم ١: لاتفاقية المرمة بين المملكة العربية السعودية ودولـــة الكويـــت، بشـــأن المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة، فى ٢ يوليه ٢٠٠٠م.

(١) جون س. ولينكسون:-
حدود الجزيرة العربية (قصة الدور البريطاني فى رسم الحدود عبر الصحراء)
ترجمة: مجدى عبد الكريم مكتبة مدبولى، القاهرة، ط٢، ١٩٩٤، ص٩.

(٢) مجلد دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد ١٦ السنة ٤ أكتوبر ١٩٧٨ ذو القعدة ١٣٩٨" سياســـية بريطانيا في الخليج والكويت فى القـــرن الـ ـــ ١٩". د. جـــاكلين إســـماعيل ص ص١١- ١٨.

(٣) مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد ٣٩ يوليو ١٩٨٤.
د. نجاة عبدالقادر الجاسم، (الممثل الدبلوماسى والقنصلى فى المملكة العربية السعودية ٣٦-١٩٤٤)ص ص. ١٠١/٩٩.

تساعد على إثارة النزاعات الإقليمية بين حكام الخليج وخاصة في فترة ما بين الحرمين.

وفى مستهل عهد الشيخ أحمد الجابر الذى حكم الكويت من عام ١٩٢١ إلى عام ١٩٥٠سويت مسألة الحدود بين الكويت والسعودية فى مؤتمر العقير (١٩٢٢) كحدود غير مخصة، فضلا عن عدم تحديدها إداريا كما أن هذه المعاهد لم تتطرق إلى مسألة المياه الإقليمية أو الجزر الملاصقة للمنطقة، إلا أن اكتشاف النفط حول المناطق المنازع عليها حدوديا بين البلدين وتصارع الشركات النفطية الغربية حول استثمار أموالها فى تلك المنطقة كانت الدافع الرئيسى للجلوس إلى مائدة المفاوضات لرسم الحدود فى المنطقة المحايدة بين الدوليتين وذلك فى عام ١٩٤٨ ولكن فى هذه المباحثات أيضا لم يلتف إلى الجرف القارى والجزر، وظلت المشكلة عالقة بين البلدين وقامت السعودية من جانبها بوضع علامات على بعض الجزر والتى كانت الكويتُ قد أقامت من قبل علاماتها فيها مما زاد فى حدة المواجهة بين الدولتين وغدتُ المشكلة مستعصية الحل.

وبدأت أمريكا وبريطانيا التدخل بين الدولتين لإزالة الخلافات بينهما على مناطق الحدود إلى كان من بينها مسألة تقسيم المياه والجزر[1].

لقد كانت بعض المعاهدات قد أقرت حرصا على مصلحتها رسما لتبعية هذه الجزر للدولة التى كانت تشعر أنها أكثر نفوذا عليها ويمكن أن تستفيد منها فقد قامت السعودية فى أعقاب مفاوضات المعاهدة الانجلو عثمانية - التى لم تقع - بوضع الجزر الأربعة تحت نفوذ الكويت ولكن السعودية اعترضت فى إحدى مذكراتها للتعقيب على هذه الاتفاقية بتأكيدها أن جزيرة العربى تنتمى لها إلا أن بريطانيا اعترضت وردت بمذكرة معادة بأن جزيرة العربى تنتمى للبحرين أكثر من انتمائها للسعودية. كما أقرت اتفاقية ١٩١٣ أن جزر قادر وأم المرادم وكوبار تنتمى إلى الكويت ولكن السعودية أعلنت

(١) فى ١٤ أكتوبر ١٩٤٨ وقعت شركة ارامكو مع السعودية امتيازا بمقتضاه تقوم الشركة باستغلال مياه السعودية الإقليمية فى البحث عن البترول واشترط الامتياز أن تتعاون ارامكو فى تأكيد وبلورة منطقة المياه الساحلية للحكومة السعودية وحددت أمريكا قائمة بثلاث عشر جزيرة لتضمها السعودية إلى سيطرتها وطالبتها بوضع علامات عليها ولكن بريطانيا اعترضت وهذا يؤكد صورة التدخل الأجنبى لإقرار الحدود بين الدولتين.

أنها لا توافق على وضع تلك الجزر تحت سيطرة الكويت ورغم أن بريطانيا قامت بإزالة العلامات التى أقامتها السعودية فى الجزر التى تطالب بها والمنازع عليها، إلا أن السعودية لم يسكنوا واستعانوا بالولايات المتحدة ولكن لم تلبث إيران أن تطلعت إلى إحدى الجزر الأربعة مما صعد النزاع بينهما وبين السعودية.

ولكن بعد استقلال الكويت سنة ١٩٦١ بدأت صورة من التقارب مع السعودية فى مواجهة العراق التى كانت تسعى إلى السيطرة عليها وأصبح الطريق لتسوية مسألة الجزر أسهل خاصة وأن صراع القوى الكبرى كان من مصلحة التوافق من أجل استقرار المنطقة.

وفى ظل التقارب الإيراني السعودى ظهرت عملية تواطؤ مكشوفة الأهداف بينهما لاقتسام النفوذ والغنائم فحصلت السعودية على جزيرة عربى وحصلت إيران على جزيرة فارس وذلك دون التشاور مع الكويت بشأنهما وذلك فى عام ١٩٦٩.

وتم الاتفاق أخيرا فى نفس العام على حل قضية جزيرتي فليكا وأم المرادم على أن تكون تبعيتهما للكويت. وزادت أواخر الصداقة بين البلدين بعد أن خططت الحدود بينهما وحيث الكويت أمام الأمر الواقع وفضلت أن يعترف لا بالسيادة على الجزيرتين المذكورتين لتعيش فى استقرار مع جارتها بدلا من استمرار الصراع مدركة حدود قوتها وإمكاناتها فى مواجهة جارتا الكبرى.

المراجـــع العربيـــة

- د. محمد متولي:- حوض الخليج العربي مكتبة الانجلو المصرية القـــاهرة ١٩٧٧ ص٦٣٨.
- عبد الله الفرجان: مختصر تاريخ الكويت وعلاقتها بالحكومة البريطانيـــة والـــدول العربية، دار العروبة القاهرة ١٩٦٠ ص ٩٧ – ٩٨.
- مولى ايزارد: الخليج – ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات، ص٦٦.
- د. سيد نوفل: الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنـــوب الجزيـــرة، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٦١م، ص٢٤١.
- حافظ وهبة: جزيرة العرب فى القرن العشرين، لجنة التأليف والنشـــر، القـــاهرة، ١٩٥٦م، ص١٩٤
- خير الدين الزركلى: المصدر السابق .
- الدكتور محمد رشيد الفيل: الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي، الكويت،١٩٨٨م،.
- د.إبراهيم الدسوقى شتا: الثورة الإيرانية، ١٩٦٨.
- محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، مركز الأهرام للترجمة والنشـــر، القـــاهرة، ١٩٨٦.
- د. إبراهيم الدسوقى، المصدر السابق.
- دونالد ولبر: إيران، ماضيها وحاضرها، دار الكتاب المصرى، ١٩٨٥.
- د. صلاح العقاد: التيارات السياسية فى الخليج.
- راشد عبدالله الفرحان: المصدر السابق،.
- د.جمال زكريا قاسم: الخليج العربى، دار البحوث العلمية، الكويت ١٩٧٨.

- نص البيان المشترك: المرفق بالاتفاقية بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية فى شأن، تقسيم المنطقة المحايدة المودعة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة.

- دولة الكويت: وزارة الخارجية، اتفاقية بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية فى شأن تقسيم المنطقة المحايدة.

- فؤاد شاكر، مستقبل الخليج العربى.

دولة الكويت: وزارة الخارجية – المحلق رقم (١).

- جون س. ولينكسون

- مجلد دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد ١٦ السنة ٤ أكتوبر ١٩٧٨ ذو القعدة ١٣٩٨" سياسية بريطانيا فى الخليج والكويت فى القرن الـ ١٩". د. جاكلين إسماعيل.

- مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد ٣٩ يوليو ١٩٨٤.

د. نجاة عبدالقادر الجاسم، (الممثل الدبلوماسى والقنصلى فى المملكة العربية السعودية ٣٦-١٩٤٤.

المصادر الأجنبية: "الوثائق"

-F.O. 1082/ 7 from J. Lsimposon to fits-Corfid. Entail "Anglo-American talkies of Middle east. June, 3. 1957.

-Hureivtiz, J.C.:- Deplomacy in the Near east and the Middle East Documentary Record, 1935-1914.
New York 1956 vol I . P. 272.

- Kelly, John:- Eastern Arabian frontiers, London 1954 P. 110.

- Dickson , J.:- The Arab of the desert , London 1967. P. 314.

-Wayne A. Lee man: the Price of the Meddle east Oil, New York, 1962, PP. 265-267.

- F.O. 1276130 from foreign office to the Residency Bahrain, 24, August, 1950.

-F.O. 37/1276/30. from foreign office to the Residency Bahrain, 24, August, 1950.

-F.O. 476/33/50.G. Confidential, from Agent british Residency Bahrain to Political Agent Kuwait, 26 August, 1950.

-F.O Copy No 1LpG. 075L 2A form sd. Swallis Captain Senior Naval officer Persian Gulf to the political Resident Persian Gulf, 6 September, 1950.

- F.O. 1081/ 41, Secret From Foreign office to A.C. Trott jedda, 10, October, 1950.

- Ibid.

(1) F.o. 135/ 116 50, Confidential From British Residency Rahrain to Foreign office, 19 October, 1950.

- Telegram, No. 201, From Bahrain to Kuwait, 14.12-50.

- F.O. Tel, 428 form Bahrain to foreign office, 14, H2150.

المراجع الأجنبية:

Ruperthay: The Persian Gulf States, Washington, 1959. P.19.

-F.O. 39/64/50, From Political Agency Kuwait To Rupert Hay, 18, December, 1950.

-F.O. 39/78/50, From Political Agency Kuwait To Rupert Hay, 21, December, 1950.

-F.O. 1086/ 12/ 56, Confidential From Political Agency Kuwait To foreign office, August, 1, 1956.

-F.O. 1087/ 18/ 56, From Political Agency Kuwait to foregn office, September,22, 1950.

- Wayne A leemant Op. Cit., p. 258.

(1)F.O. 1086/ 12/ 56, Confidential From foreign office to sir Bernard Burros, Bahrain, March, 32, 1957.

-F.O. 371/ 126848-E 1086/ 8/ 57. From british Residency, Bahrain to foreign office, Februaty, 1, 1957.

- F.O. 1082/8 from Foreign office to Burros, Marce, 22, 1957.

-F.O. 1082/8 from Foreign office to Burros, Marce, 22, 1957.

-F.O. 1082/7. From Foreign office to Gerald Fitzmauric, Geneva, June, 3, 1957.

- F.O. 1086/74/57. Redraft of para. 6. Of the David Johnson Memorandum. Of Jan, 15 Th. 1957.